

كتاب العصر العثماني العثماني العصر

عنده



شرح المتن المأمور لكتاب العصر العثماني

صلحة  
ماجرى

دور

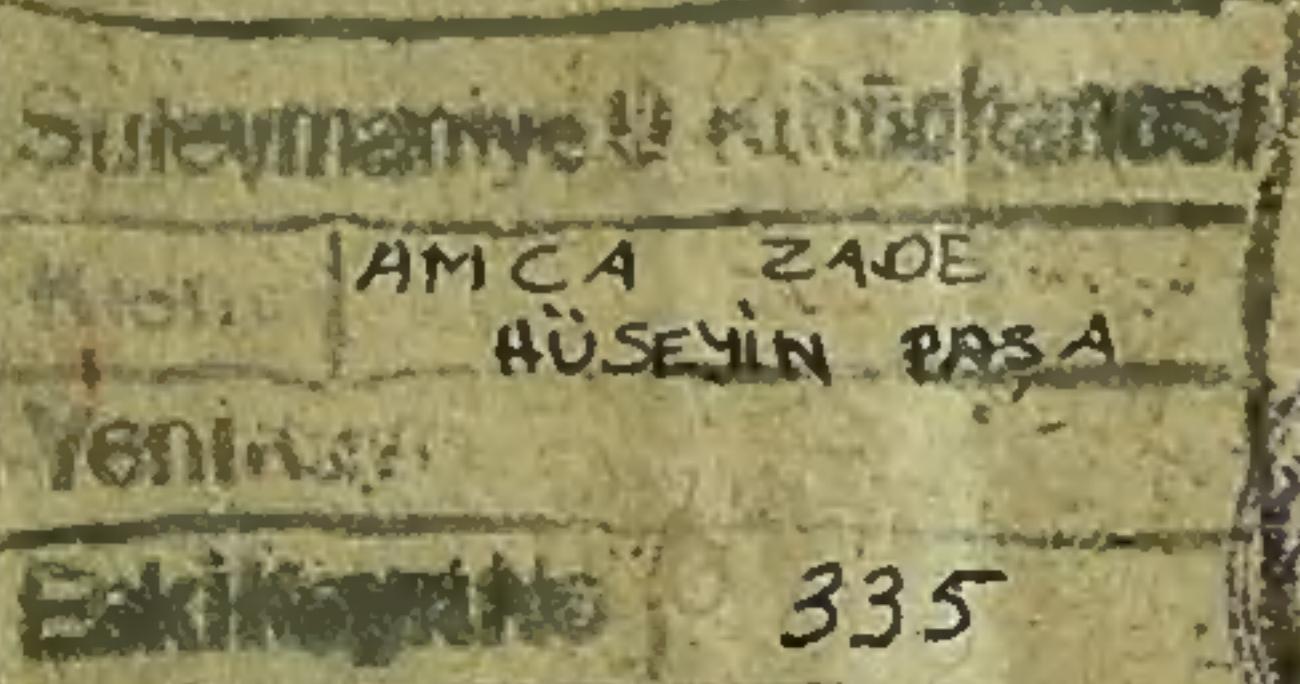
ساقية

صالح

دورة



440



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتح بحمد الله بعد التسمية ابتداء بغير الكلم  
واقتداء بحديث خير الأئمّة عليه واله الصلوة والسلام  
فإن قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد  
فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية محو  
على الحقيقة وفي حديث التحميد على الأضانى أو على المعرفة  
أو في كلها على العرق والحمد هو الشفاء بالسان على الجليل الأصيل  
نعمه كان أو غيرها والله علو على الأصح لذات الظلماً المستحب  
لحسبي الصيغات الكمال وللإلهاته على الأستحب صار الكلم  
في قوة أن يقال الحمد مطلقاً مختص في حق من هو محب  
لجميع الصفات الكمال من حيث هو كذلك فكان كذلك دعوى  
الشيعية وبينه وبينه ولا يخفى لطنه الذي هدانا الهدى  
فتشير إلى الدليل المسؤول على الأيمال إلى المط وقيل هي  
أراء الطريق الموصى إلى المطلوب والفرق بين المعينين  
أن الأول يستلزم الوصول إلى المط بخلاف الثاني فان  
الدلالة على ما يوصل إلى المط لا يلزم أن يكون موصى إلى  
الى ما يوصل فكيف إلى المط والأول منقوص بقوله تعالى فما  
تُؤودُ نُهَدِّيْنَا هُنَّا سَجَّلُوْنَا عَيْنَيْنَا هُنَّا هُدَىْنَا اذ لا يتصق الفضلا

بعد الوصول إلى الحق والثانية منقوص بقوله تعالى إن لا هدى  
من لجأته فان النبي صلى الله عليه وسلم كان مثافه اراءة الطريق ولدى  
يفهم من كلام المعاشرة الكشاف هو ان الهدى  
لقطع مشارق بين هذين المعينين وبح يظهر ان دفاع على  
النقضيين ويرتفع للخلاف من بيني ومحضول كلام  
المصر في تلك الشأن الهدى يتعدى إلى المعرفة التي تأتى بنفسها  
بح ولهذا الصراط المستقيم ونارة بالخواص هذه القراءة  
من حيث هو على صراط مستقيم ونارة باللام خواص هذه القراءة  
يهدى للتي هي أقوم فعنها على الاستعمال الأول هو الأيمال  
وعلى الثانية اراءة الطريق سواء الطريق اى وسيلة الذي  
يفضي سالكه إلى المط البتة وهذا كلام عن الطريق المستقيم  
والصراط المستقيم اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسخ  
الستي والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الأمر  
عما ادحضه صاحلة الاسلام والآول او لحصول البراعة  
الظاهرة بالقياس الى قسمي الكذا وجعلنا الظرف اما منغلق  
يجعل واللام لا شفاعة كما قيل في قوله تعالى جعل لكم الأرض  
فراشًا واما برقين ويكون تقدم معنى المضاد اليه على الفرق

معلمات التوفيق خير قدوة عالم من ارسله هری

هوما الا هتماء حسنو ونورا بالاقتداء يليتو وعلم الراوی واصحاحه الذين  
سعدوا وامنوا بصدق الصدق بالتصدیق وصعدوا مع اصحاب الحجۃ الشیعی

كمال الالا وتقديم الظرف لقصد الحص وامتناده  
ولما ان ملته ناسخة ملل سائر الانبیاء عليهم السلام واما الفتن  
بالايمان عليهم السلام فيقال الله اقتداء بحقيقة اوقيا  
لنصر اصافى بالنسبة الى سائر الانبیاء عليهم السلام  
وعن الله اصله اهل بدلیل او هیئت خص استعماله  
في الاشراف وآل النبي ص عترته المعصومون واصحابه  
هم المؤمنون الذين ادرکوا صحة النبي مع الامان  
من ایامه جمع منهج وهو الطريق الواضح الصدق الخی  
والاعتقاد اذا طابني الواقع كان الواقع ایضا مطابقا له  
فان المفاعة من الطرفین فترجح انه مطابق للواقع  
بل لا ينافي صدقها ومن حيث انه مطابق لها بالفتح يتحقق  
وبيطلق الصدق ولحق على نفس المطابقية والمطابقة ایضا  
بالتصدیق متعلق بقوله سعدوا ای سبب التقدیم  
والاجان باجاء النبي ص وصعدوا مع اصحاب الحجۃ منعه  
بلغوا اقصی مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتب  
يستلزم ذلك بالتحقيق ظرف لغور متعلق بتصدیق  
وكما مرآ مستقرة خوب لبتدا محذوف ای هذل الحكم متبع

لکونه ظرفا والظرف مما يتوضع فيه والذل اقرب لظرا ولها  
معنى التوین وهو التوجیه الاشباع بخواص الظاهر والقليل  
هي معنی الدعاء ای طلب الرحمة وادا استند الى الله بجز عن  
معنى الطلب ويراد بها الرحمة بمحاجة من ارسله لم يصح  
باسم الله عليه وآل الله تعظیما واجلا وتنبیها على انها  
ذکر من الوصف بمرتبة لا يقتصر الذهن منه الا اليه  
واختار من بين الصفات هذه لكونها مستنذفة لسايضا  
الحالية فيه من التصحیح بكونه مرسلا فان الرساله فرق  
النبيه فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه ربته وکذا  
هذی ایما معقول له لقول ارسل وحیدا بالمرى هری  
الله حتى يكون فعل المفاعل فعل المعلم او حال عززالله  
بل عز المفعول وحیدا المصدر بمعنى ایم المفاعل او يقال اطلق  
على ذنی الحال بالغة خوب لعدل هو بالا هتماء مصدر  
مبني المفعول ای ما يهتم به ولهم صفة لفظ هذی  
او يكون ان حالین المتراد فین او متداخلين ويجعل الا  
ایضا وقش هذاقوله لئام مع الجملة التالية له . به متعلق  
بالاعتقاد لا يليق فان اقتداء به ایما يليق بنالاهمه فاد

وَيَعْدُ عَزِيزًا غَايَةً تَهْذِيبِ الْكَلَامِ فِي بَحْرِ الْمَنْطَقِ وَالْعُلَامَ

وتقريب المقام من تقرير عقاید الإسلام معلمة تتصدر بـ الكتاب  
لدى الافتہام

والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبداء والمعار على نفع  
فائزه الأسلأ وتقرب المرام بالجز عطف على التهذيب  
أى هذاعافية تقويب الفضولى الطبائع والأفهام على  
على طريق المبالغة او تقدير هذا مقرب فاية التقرب  
من نفري عقاید الاسلام ببيان الحرام والاضافۃ في عقاید  
الاسلام ببيانه ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقاد  
وان كان عبارة عن مجموع الأقوال بالسان والتقييم بالجها  
والعمل بالذركان او كان عبارة عن مجرد الأقوال بالسان  
الاضافۃ لامية جعلت هذه تتصوّر اى متصرا ويجتاز  
التجزء في الاستناد و كذلك تذكر في المدى الافهام  
بالكسر اي قسم الغرائبه او قسمه للغير والآخذ للشئ والذاف  
للعلم من ذوى الافهام بفتح المنه جمع فهم والطرف  
اما في موضع الحال عن فاعل يتذكر او متعلق يتذكر  
او متعلق يتذكر بفهمي معني الأخذ والتعلم اي تذكر  
الأخذ او متعلق من ذوى الافهام هذا ايضا يجتاز  
سيما السبب يعني الشئ يقال هاسستان اي مثلان واصل  
سيما الاسم لم يحذف لاذ في الفظ لكنه من دوافع زاده او موصوف

أى متحققٍ. وبعد هو من الغاية وها الثالثة فاما ان  
يذكر صعها المضاد اليه او لا وعما الثاني اما ان يكون  
سيما مسيما او منويا فهى الاولى معروفة و على الثالث  
مسيمة على الضم فهذا هذالفا اما على نون اما او على تقديرها  
في فتح الكلمة وهذا الإشارة لـ المرتب الحاضر في الذهن  
من المعانى المخصوصة المعتبرة عنها بالاللفاظ الحخصوصة او تلك  
الالفاظ الدال على المعانى المخصوصة سواء كان وضع الديمة  
في التصنيف او بعده اذا الوجود الالفاظ المعتبرة ولامعنى  
في الخاج فان كانت الإشارة الالفاظ فالمى د بالكلام  
الكلام اللفظى وان كانت الى المعانى فالمى د به الكلام النفس  
الذى يدل عليه الكلام اللفظى غاية التهذيب الكلام عمله  
على هذا اما على المبالغة خوز برعدل او بناء على ان القدرين  
هذا الكلام مهذب غاية التهذيب وحذف الغبر وافى  
المعجم الاطلاق مقامة واعراب باعرابه على طريق مجاز العنف  
في خربي المنطق والكلام لم يقل في بيانها ما في لفظ الخربي  
من الإشارة الى ان هذا البيان حال عن المحشو والزوابع  
والمنطق الثانية قانونية لعمصم مرا اعته الذهن عن الظاء في القدر

وَتَذَكُّرَةُ لِرَدَادَانِ يَتِيزَ كَرْمَنِ اُولِيِّ الْأَفْنَامِ سِيَّالِ الْوَدِ الْأَعْنَاطِ  
الْأَفْعَلِ الْمُرَبِّي الْأَدَارَمِ سِيَّ حَبِيبِ اللَّهِ عَلَيْهِ التَّحْمِيدُ وَالْكَلَالِ الْأَرَادَلِ  
فَوَامِ وَمِنَ النَّبِيِّ عَصَامٍ وَعَلَى اللَّهِ التَّوْكِلُ وَبِهِ الْمُعْتَصَامُ

او موصوفة هذا اصله ثم استعمل نكعة خصوصاً في  
ما بعده ثلاثة اوجه **الحول الشفيف للمرء الاباق** قوام  
اى ما يفوقه بده امره **التأييد** اي التقوية من الاعيى  
يعرف الفقه عصام اي ما يحيط به امره من الذلة  
وعلا الله قد تم الظرف ههنا الفصل الظرف للخصوص  
وفي قوله لوعاية السجع يعنى **التوكل** هو القصد بالحق  
والانقطاع عن الخلق **الاعتصام** التثبت والتسدد  
القسم الأول لما علم صنفنا في قوله في خبر المنطق والكلام  
ان كتابه على فسبي لم يتحقق الى التصريح بهذا افصحة تزيف  
القسم بلام العهد لكونه معموداً صنفنا وهذا يخالق المقدمة  
فانه لم يعلم وجودها سابقاً فلم يكن معمودة فالمهدى تكرها  
وقال مقدمة في المنطق فان فيل ليس القسم الأول  
الامساييل المنطقية فيها نوجيه الظرفية قلبي جوز ان يراد  
بالقسم الأول اللفاظ والعبارات فيكون المعنى ان هذه اللفاظ  
في بيان هذه المعانى ويختتم وجوه آخر والتفصيل ان القسم  
عبارة عن احد معانى سبعة اللفاظ والمعانى والقوشر  
او المركب من الائشين او الثالثية والمنطوق عبارات عن احد

معاني خمسة امما الملك والعلم بجميع المسائل وبالقدر المعتيق  
في خمسة ملاحظة لستة مع التسعة خمسة وتلثون  
اختلافا يقدر وبعضها البيان صحي وفي بعضها التفصي  
والخصوص لحسب ما وجد العقل السليم مناسبا  
اى هذه مقدمة ثالثة فيها امور ثلاثة رسم المنظوظ والمأمور  
اليه وموضوعه وهو ما خود مقدمة للجيش والمراد بها  
ههنا كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات  
طائفة من الكلام فقدمت امام المقصود لارتباط المفهوم  
بها وهم نفعها فيه وان كان عبارة عن الماء فالمواضي من  
طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها البصري من الشروع  
وبحتم الأختلالات الأخرى في الكتاب تستدعي جوازها  
في المقدمة التي هي جزء لكن لم يزيدوا على الألفاظ  
والمعنى في هذا الكتاب العلم هو الصورة الماحصلة عند العقل  
والمهم يتعرض لنصر عينها امما لفافية المقصود / وجده ما في  
مقام التفصي واما لأن التعرفي العلم مشهور مستفيض  
واما لأن العلم بديهي التصور على ما قبل ارتكان  
اذا كان اى اعتقادا بالتسبيحة لخبرة التوثيقية كاذبا

بأن زيفاً قام أو السلبية كاعتقاد أنه ليس بقدامه فختار  
مذهب الحكماء حيث جعل القديق نفس الأذى والحكم  
دون المجموع المركب منه ومن نقضه، الطرفين كما ذكره لعام <sup>ج</sup> ١٣٧٧  
الرازي وأختار مذهب القداماء حيث جعل متعلق الأذى  
والحكم الذي هو جزء آخر للقضية أو النسبة للجهاز الشفاعة  
والسلبية لا وقوع النسبة الشفاعة التقديمة أو لا وقوع  
وسيشير جهته على تثليث أجزاء القضية في مباحث قضائياً  
والافتراض سواء كان ادراكاً لأمر واحد أو اموراً  
متعددة بدون النسبة كقضية زيد وعمرو وام مع نسبة  
غير تامة لا يصح التكوت عليها كقضية علام زيد أو تامة  
الانتسابية لكتور اضراب او خبرية مدركة بادراك غير عادل  
كما أن نقضه التخيل والشك والجهل فيقتسم الأقسام  
بعن القضية على ما في الأساس اي تقسيم التفصي والتفيد  
كلام من الوضعي الضروري اي المتصوب بالاظطرار والاكتفاء  
بالنظر في اخذ القديق قسماً من الضروري فيصيغه ويرد  
وقدما من الأكتاب فيصيغ كرتباً وكذلك الحال في القديق  
فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو انقسام الصدور

والاكتساب ويعلم انقسام كل من التفصي والقدمة الى  
الضروري والمكتسب ضنا وكراهة وهو باللغة واحسن من  
التصريح بالضرورة اشاره الى انه هذه القسمة بديهي  
لا يحتاج بختم الاستدلال كما ارتكبه قوم وفالدلالة  
اذا وجعلنا الى وجدانه وجدنا من التصور ما هو حاصل  
لنا بلا ظاهر كتصوّر للحراة والبرودة ومنها ما هو حاصل  
بالنظر والتفكير كتصوّر للحقيقة ملك ولجن وكذا من التصور  
ما يحصل بلا ظاهر كالتصديق بان الشخص مشعرة والذات  
ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بان العالم حادث والذات  
صحيح و هو ملاحظة للعقل اي النظر بوجيه النسق  
خواص المعلوم لتخسيس امر غير معلوم وفي العدوى علية  
المعلوم الى المعلوم فوايد ومنها المعرفة عن استعمال اللفظ المفترض  
في التعريف ومنها التقديمة على ان الفكر اما يجري في المعرفة  
اي الامور المكللة للحاصله دون الامر بالحقيقة فان الحقيقة  
لا يكون كاسباً ولا مكتسباً ومنها عاشر التسجع قانون  
القانون للفظيوناني او سريانه موضوع في الاصل سطر  
الكتابية وفي الاصل طلاح قضية كلية يتعرف منها

اللآخر للإنسان من حيث أنه إنسان واقتداره باستثنية  
أمر متساوٍ ولذلك الذي كضم الدليل يعرض حقيقة النفي  
ثم ينسب عروضاً إلى إنسان بالعرض والمجاز فما ذكر  
المعلوم التصوري أعلم أن موضع المنطق هو المعرفة الحقيقة  
أما المعرف فهو عن المعلوم التصوري ولكن لا مطلقاً بل حيث  
أنه إلى يوصل إلى مجهول تصوري كالمجهون المناطقو الموصى  
إلى تصوري إنسان وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل  
إلى مجهول فلا يسمى معرفاً والمنطق لا يبحث عنه كالمعرفة  
البرئية المعلومة خوزير وعروف وأما الحجة فعبارة عن  
المعلوم التصري في لكن لا مطلقاً أيضاً بل مرجح حيث أنه  
يوصل إلى المطلوب التصري كقولنا العام حادث وأما  
ما لا يوصل كقولنا النار حادثة مثله فليس بحجة والمنطق  
بل المنطق يبحث عن المعرفة والحقيقة من حيث أنها كيف  
ينتهي إرثها حتى يوصل إلى المجهول معرفة لأنها لا تعرف  
ويبيّن مجهول التصوري حجة لأنها بصيرت بسبيل الغلبة  
على الخصم والحقيقة في اللغة فنرا من قبيل تشبيهية التسبّب  
باسم المسبّب دلالة التناقض قد علمت أن نظر المنطق

بالذات اتى من المعرفة والجنة وهو من قبيل المعانى  
الالفاظ الائمة كالتعارف ذكر للخد والغاية والوضع  
في صدر الكتاب المنطق ليفيد بصيرة في الشريعة كذلك تعارف  
مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتعين على الابقاء واستفادة  
وذلك بان يبين معانى الالفاظ المصطلحة المستعملة  
في عوائق اهل هذا العلم من المفرد والمركب والمعنى  
والجنسى والمتواتر والمشكك وغيرها فبحث عن الالفاظ  
من حيث الائمة والاستفادة هما واما يكونان بالذلة  
فلهذا بذكرة الدلالة وهي كون الشريعة حيث يلزم  
من العلم به العلم بشئ آخر والاقل هو الدال والثاني  
هو المدلول والذال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والغير  
لفظية وكل مهما كان بسبب وضع الواضع وتعينه  
المذبال المغلق فوضعته كدلالة لفظ زين على ذاته ودلالة  
الدلل الاديع على مدلولتها وان كان بسبب اقتضاؤه الطبع  
وحدوده الراى عند عروض المدلول فطبعته كدلالة  
اح على الاستعمال وجمع الصدر ودلالة صفة النسب  
على الحس وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فالدلالة

عليه كذلك لفظ زين للوضع من وراء الجدار على وجود  
الالفاظ وكذلك دخان على النار فاقسام الدلالة ستة  
فالمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار  
الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتنقض  
والالتزام فان الدلالة لفظ بسبب الوضع الواضع اما على ذات  
الوضع لها وجها واما على امر فهو خارج عن الدلالة  
ولابد اى في الالتزام من المزوم اى كون الامر لخارج  
حيث يتحمل الموضوع له بدقه سواء كان هذا المزوم  
الذهنى عقلا كالبصر بالشبة الى الذهنى او عرقا كالجوع  
والشدة الى الخارج يلزمهم مطابقة ولو تقدير المقدار  
ان الدلالة الوضعية على حجز المسمى سواء كانت الدلالة  
على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد بالمعنى ويفهم  
واللازم بالطبع او مقداره كما اذا شعر اللفظ في الماء او في  
فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا  
انها واقعه تقديرها يعني ان هذا اللفظ معنى لوقفه من  
اللفظ وكان دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله  
ولو تقديرها ولا عسى اذ يحيى ان يكون لفظ معنى بسيط

لما جزءه فيتتحقق ها كل المطابقة بدون التضمن والالتمام  
ولو كان لم يعن بسيط لازم تتحقق الالتمام بدون التضمن  
فالامثلة اما غيرها واقع في شئ من الطرفين والموضع  
اى اللفظ الموضع ان اريد دلالة جزء مطلق فهو المركب  
والآخر المفرد فالمركب اما يتحقق بتحقق موضعه او  
ان يكون للفظ جزء والثانى ان يكون معناه جزء والثالث  
ان يدل جزء لفظ على جزء معناه الرابع ان يكون هذة الملا  
مراده فباتتفا كل من القيد والازم يتحقق المفرد فالمركب  
قسم واحد وللمفرد اقسام اربعه الاول ما لا يجزء لخطه  
الثانى ما لا يجزء لمعناه مثل الله الثالث ما لا دلالة لجزء  
لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله على الازم ما يدل جزء  
لخطه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصوده العبرة بالناطق  
على التضمن الا لبيان اما قام اي بمعناه السكوت عليه كزيد  
حيث ان احتوى الصدق والكذب اي يكون من شأنه  
ان يتضمن بان يقال اصدق او كاذب او اشائيه  
ان لم يتحققها واما ناقص ان لم يتحقق السكوت عليه  
تفتيشى ان كان لجزء الثانى قيد لا دلالة لمعناه

ورجل فاضل وقام في الدار او غيره لان لم يكن لها  
قيد الاول يعني في الدار حسنة عشر والآفهه اي وان  
لم يقصد بمنه الدلالة على جزء المعنى وان استقل  
في التلاوة على معناه بان لا يحتاج فيها الى اضافة  
وهيئه بان يكون بحيث كلما تحققت هيئه التركيبة  
في مادة موضعية متصرفة فيها فهم واحد من الأفراد  
الثلاثة مثلا هيئه نص وهي من ثلاثة احرف متصرفة  
متولدة كلما تحقق فن الرقان الماضي لكن يشطب ان يكون  
متصرفة في ضمن مادة موضعية متصرفة فيها فلا يزيد  
النفوس بخوبى وتحملا كلما في عرف المنطقين وفروع  
النهايى و الاى وان لم يستقل في التلاوة فادعه في  
المنطقين وحرف عند النهايى وابيانا مفعول لفعل  
محذف اي اض ابینا اي رجع رجعوا وفيه اشارة  
الى ان هذه القسمة ابینا مطلق المفرد لا للاسم وفيه  
فانه يقتضى ان يكون الفعل والحرف اذا كانا المحدد  
داخلين في العلم والمواطين والمشلك مع انهم لا ينبعان  
منه الاساسى بل قد تحقق في موضعه ارمنى ما لا يتصف

بالكلية والجزئية تأمل فيه ان للعذر اى وحد مصادر  
لتفصيله اى جزئيته وضعاى نحسب الوضع دون الاعمال  
فان يكون مدلوله كليا في الأصل ومشخصا في الاستعمال  
كما هاء الاشارة على رأى المص لا يسمى علينا وهمها كلام  
وهو ان المدل بالمعنى في هذا القسم اما موضع المعرفة  
او المستعمل فيه اللفظ سواء وفعلي اللفظ تحقيقا او تأويله  
الاول لا يقع عز الحقيقة والمحاز من اقسام المتكلش  
المعنى وعلى الثاني يدخل الاسم والاشارة على مذهب المصنف  
في المتكلش المعنى ويخرج المتكلش المعنى فلا حاجة في اخراجها  
إلى التقييد بقوله وضعا سترن اى يكون صدق  
هذا المعنى الكلى على تلك الأفواه السوية ان تقاوته بان  
يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراد مقدما على مدقنه  
على بعض اولى واسب بين صدقه على بعض آخر وغضبه  
ان تقاوته باولية او اولوية مثلا فان التشريح لا يجد  
بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف  
وان كثراى اللفظان كثرا معناه المستعمل هؤلما ان يكون  
موضع الكل واحد ولا من تلك المعانى ابتداء بوضع طرحة

اولا يكون كذلك والا ذلك يحيى مشتركا كالعنان للباصرة  
والذهب والرتبة وعلى الثاني فلا صحة يكون اللفظ من معنا  
لواحد من تلك المعانى اذا المفهوم من اللفظ الموضع  
ثمان استعمل في معنى آخر فان الشهادة في الثاني وترك استعماله  
في المعنى الاول بحسب تبادر منه الثاني اذا اطلق مجرد اى  
من القولين فهذا بحسب منقولا وان لم يشترئ في الثاني لم يجر  
في الاول بل ليس استعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان  
استعمل في الاول اي المعنى الموضع لم يحيى اللفظ حقيقة  
وان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضع لم يحيى  
مجازا اعلم ان المنقول لا يدل على ناقل من المعنى الاول منقول عنه  
إلى المعنى الثاني المنقول البير فهذا الناقل اما اهل الشرع  
او اهل العرف العام او اهل العرف واصطلاح خاص كالنحو  
مثلا في الاول لا يحيى منقولا شرعا وعلي الثاني عفيا وعلي الثالث  
اصطلاحا واما هذا اشار بقوله بحسب الى الناقل  
المفهوم اي ما يحصل عند العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ  
باعتباراته فهم من يحيى معنوما وباعتباراته قد من  
يحيى معنى واعتبار ان اللفظ وال علي يحيى مدللا

فرض صدقه الفرض هنا يعني تحويل المقل لا التقيين فانه  
 لا يتحقق تدريسي صدق الجرجرى على كل كليتين استنعت افراده  
 كشريك البارى او امكنت اى لم يتمتع افراده فيشتمل  
 الواحى والممكن للخاص كليهما ولم يوجد كالعنقا  
 مع امكان الغير كالشمس امتناعه كفهوم الوجه  
 الوجود مع التناهى كالكون السبعه السبعة  
 او عدم معلومات البارى عن اسمه وكالنفس الناطقة  
 على مذهب الحكاء فمتباينان كل كليتين لابد من ان  
 يتحقق بينها احراسته الاربع التباين الكلى والتساوى  
 والعموم المطلق والعموم من وجده وذلك لأنها اما ان  
 لا يصدق شيئاً منها على شيئاً ملأه الا ويفيد فعلى الاد  
 فهما متباينان كالانسان والجرو على الثاني فاما ان  
 لا يكون هنا صدق كل من جانب اصل او يكون على  
 الاول فهما اعم واخض من وجده كالحيوان والايض  
 وعلى الثاني فاما ان يكون صدق الكل من الحانين او من  
 جانب واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان  
 والناطق وعلى الاده اعم واخض مطلق كالحيوان والانسان

فترجم الشادى الى موجبتيين كليتين خوا كل انسان ناطق  
 وكل ناطق انسان فترجم التباين الى سالبتيين كليتين مثل  
 لاشى من انسان نجرو لاشى من الجرو بانسان فترجم العموم  
 والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها المخصوص بمحظها  
 الاعجم وسالبته جزئية موضوعها الاعجم ومحظها الاعجم  
 خوا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان وترجم العموم  
 من وجده الى موجبة جزئية وسالبتيين جزئيات خوا بعض  
 الحيوان ايض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الايض  
 ليس حيوان نقىضها كذلك يعني نقىض المتساوين  
 ايضا متساويان اى كل ماصدق احد النقىضين صدق  
 عليه النقىضى الاخر اذا وصدق احدهما دون الآخر  
 لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقىضين  
 فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع  
 النقىضين وهذا توافق التساوى بين العينين مثل الصدق  
 للأنسان على شيء ولم يصدق عليه الدناطق لصدق  
 عليه الناطق ههنا بدون الأنسان ههـ فتعينا هما  
 بالمعنى اى نقىض الاعجم والآخر مطلقا اعم واخض مطلقا

لـكـ بـعـكـسـ الـعـيـنـيـنـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ اـخـصـ وـنـقـيـضـ الـأـخـصـ  
أـعـ بـعـنـيـ كـلـاـ صـدـقـ عـلـيـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ صـدـقـ فـنـقـيـضـ الـأـخـصـ  
وـلـبـيـسـ كـلـاـ صـدـقـ فـعـلـيـ فـنـقـيـضـ الـأـخـصـ صـدـقـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ  
أـمـ الـأـوـلـ فـلـاـ حـدـقـ لـوـ صـدـقـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ عـلـيـ شـيـئـ بـرـوـنـ  
فـنـقـيـضـ الـأـخـصـ لـصـدـقـ صـعـ عـيـنـ الـأـخـصـ فـيـ صـدـقـ  
عـيـنـ الـأـخـصـ بـرـوـنـ الـأـعـمـ هـفـ مـثـلـ لـوـ صـدـقـ الـأـخـلـيـنـ  
عـلـيـ شـيـئـ بـرـوـنـ عـيـنـ الـأـلـاـسـانـ لـصـدـقـ عـلـيـ الـأـلـاـسـانـ وـيـشـعـ  
هـنـاـكـ صـدـقـ لـلـيـوـانـ لـاـ سـخـالـةـ اـجـتـمـاعـ الـنـقـيـضـيـنـ فـيـ مـدـدـ  
الـأـلـاـسـانـ بـدـوـنـ الـلـيـوـانـ وـاـمـاـ الـثـالـثـ فـلـاـ حـدـقـ بـعـدـ مـاـ بـثـتـ  
أـنـ كـلـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ فـنـقـيـضـ الـأـخـصـ لـوـ كـانـ كـلـ فـنـقـيـضـ الـأـخـصـ  
فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ لـكـانـ الـنـقـيـضـ مـتـاـوـيـيـنـ فـيـ كـوـنـ فـنـقـيـضـهـاـ  
وـهـمـاـ الـعـيـنـيـنـ مـتـسـاوـيـانـ لـاـ مـرـ وـقـدـ كـانـ الـعـيـنـيـنـ اـعـمـ وـأـخـصـ  
مـطـلـقـاـهـفـ وـالـأـفـنـ وـجـهـ اـىـ وـاـنـ لـمـ يـقـادـ قـاـكـلـيـاـتـ  
مـنـ لـجـانـبـ اوـمـنـ جـانـبـ وـاـعـدـ تـبـاـيـنـ جـزـئـيـيـ هـوـ صـدـقـ  
كـلـ تـبـاـيـنـ الـجـزـئـيـيـ مـنـ الـكـلـيـيـاـنـ بـدـوـنـ الـأـخـرـ فـيـ الـجـلـدـ فـاـنـ  
صـدـقـاـ مـعـاـيـضـاـ كـانـ بـيـنـهـاـ اـعـمـ مـنـ وـجـهـ وـاـنـ لـمـ يـقـدـ  
مـعـاـ اـصـلـاـ كـانـ بـيـنـهـاـ الـكـلـيـيـاـنـ اـيـضاـ اـمـ اـنـ الـأـمـيـنـ الـذـيـنـ

تـبـلـيـفـ

بـيـنـهـاـ اـعـمـ مـنـ وـجـهـ وـقـدـ كـوـنـ بـيـنـ فـنـقـيـضـهـاـ اـعـمـ  
كـالـعـيـوـانـ وـالـأـبـيـغـ فـاـنـ بـيـنـ فـنـقـيـضـهـاـ وـهـمـاـ الـأـلـاـسـانـ  
وـالـلـاـبـيـغـ اـيـضاـ اـعـمـ مـنـ وـجـهـ وـقـدـ كـوـنـ بـيـنـ فـنـقـيـضـهـاـ  
تـبـاـيـنـ كـلـ كـالـعـيـوـانـ وـالـأـلـاـسـانـ فـاـنـ بـيـنـهـاـ اـعـمـ مـنـ حـقـ  
فـيـ بـيـنـ فـنـقـيـضـهـاـ وـهـلـ الـجـيـوـانـ وـالـأـلـاـسـانـ تـبـاـيـنـ كـلـ فـلـهـذـاـ  
قـالـواـ اـنـ بـيـنـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ وـالـأـخـصـ تـبـاـيـنـ جـزـئـيـ لـاـ الـعـوـرـ  
مـنـ وـجـهـ فـقـطـ وـلـاـ تـبـاـيـنـ الـكـلـيـ فـقـطـ كـالـتـبـاـيـنـ اـىـ كـلـ  
أـنـ بـيـنـ فـنـقـيـضـ الـأـعـمـ وـالـأـخـصـ مـنـ وـجـهـ مـبـاـيـنـةـ جـزـئـيـةـ  
كـذـلـكـ بـيـنـ فـنـقـيـضـ الـتـبـاـيـنـيـنـ تـبـاـيـنـ جـزـئـيـ فـاـنـهـ مـاـ صـدـقـ  
كـلـ مـنـ الـعـيـنـيـنـ مـعـ فـنـقـيـضـ الـأـخـرـ صـدـقـ كـلـ مـنـ فـنـقـيـضـيـنـ  
بـدـوـنـ الـأـخـرـ فـلـيـلـهـ هـوـ تـبـاـيـنـ لـجـزـئـيـ ثـمـ اـنـهـ فـدـيـحـقـقـ  
فـيـ ضـمـنـ الـعـوـرـ مـنـ وـجـهـ كـالـأـلـاـسـانـ وـلـجـرـ فـاـنـ فـنـقـيـضـهـاـ  
اـعـنـ الـأـلـاـسـانـ وـالـأـجـرـعـوـمـ مـنـ وـجـهـ فـلـهـذـاـ قـالـلـيـ اـنـ  
بـيـنـ فـنـقـيـضـهـاـ سـالـبـةـ جـزـئـيـةـ حـتـىـ يـعـجـعـ فـيـ الـكـلـيـ هـذـاـ اـعـمـ  
اـنـ الـصـاـخـرـ ذـكـرـ فـنـقـيـضـيـنـ الـتـبـاـيـنـيـنـ لـوـ جـهـيـاـنـ الـأـقـلـ

مـنـ وـجـهـ

فـصـدـقـ كـلـ مـنـ فـنـقـيـضـيـنـ

فقد الاختصار بقى فيه على تقييض الامر والاخض منع  
والثاني ان تتحقق التباين لغير من حيث انه مجردة عن  
خصوص فردية موقوف على تتحقق فردية الذين لها  
العوم من وجه والتبانى الكلى وقيل لذكر فردية  
كلها الاتى ذكره وقد يقال الجنى ليعنى ان لفظ الجنى  
كما يطلق على المفهوم الذى يمتنع ان يجعل صفة على غير  
ذلك ليطلق على الاخض من شىء على الاول تقييد بالحقيقة  
وعلى الثاني بالاضافى والجنى بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول  
اذ كل جنى حقيق فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله  
المفهوم والمعنى والامر ولا عكس فالجنى الامناد فقد  
يكون كلية للانسان بالنسبة الى المحبوب ولكن التحمل  
وهو اعم على الجواب سوال مقدمة كان قائله فهو  
الاخض على ما علم سابقا هو الكلى الذى يصدق عليه كل  
صدق كلية ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجنى  
الاضافى لا يلزم ان يكون كلية بل قد يكون جنبا حقيقيا  
فتفسير الجنى الاضافى بالاخض لهذا المعنى تفسير  
بالاخض فاجاب بقوله فهو الاعم اى الاخض المذكور  
لهذا المعنى منه

ههنا اعم من الاخض المعلوم آنفا ومنه يعلم ان الجنى  
بهذا المعنى اعم من الجنى الحقيق فنعلم ببيان النسبة المزامنة  
وهذا من فوایر بعض مشايخنا طاب الله شراه  
والكلية اى الكلية التي لها افراد يحسب نفس الامر  
في الذهن او في الخارج مخصوصة في خمسة انواع ولها الكلية  
الفرضية التي لا مصدر لها خارجا ولا ذهنا فلما  
يالجوى عنها عرض يعتد به ثم اذا سب الى افراد  
الحقيقة في نفس الامر فلما ان يكون ببيان حقيقة تلك  
الافراد وهو الموع او جزء حقيقتها فان كان ذلك المتشتم  
بين شيئا منها وبين بعض الآخر فهو للجنس والافراد الفصل  
ويقال لهذا الكلية ذاتيات او خارجا عنها ويقال العرض  
فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالاول  
هو لخاصية والثانى العرض العام وهذا دليل الاختصار الكلية  
في الحسنة قوله اى الجنى في جواب ما هو معمول  
تمام للحقيقة فان اتفق في السؤال عن ذكر امن او كلام  
عن تمام الماهية المختصة به فتبيّن النوع في الجنى ان كان  
المذكور امنا شخصيا او احد الشامرون ان كان المذكور جنبا

وأن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية  
المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور كانت متفقة  
الحقيقة كان السؤال عنه تمام للحقيقة المتفقة المحددة  
في تلك الأمور فيقع النوع أيضًا في جواب فأن كانت مختلفة  
الحقيقة كان السؤال عنه تمام للحقيقة المشتركة بين تلك  
الحقائق المختلفة وقد عرفت أن تمام الذاتي المشتركة بين  
الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في جواب في المجمع  
لابد أن يقع جواباً عن الماهية وعن بعض للحقائق المختلفة  
لها المشاركة أيها في ذلك الجنس فأن كان مع ذلك جواباً  
عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلطة المشاركة  
لها في ذلك الجنس فليب كالحيوان حيث يقع جواب  
للسؤال عن الإنسان وعن كل ما يشارك في الماهية الحيوانية  
وأن لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك  
الجنس فعديد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال للإنسان  
والجرو لا يقع جواباً عن السؤال بالإنسان والجرو فمن  
مثلما الماهية تأى المقرب في جواب ما هو قلبيون الأطهاف  
لا جريئاً ذاتياً لاخته لا عرضياً فالشخص والصنف كالزمر مثل

لخارجان عنها فالنوع الأصافي دايماً يكون أقاماً على حقيقته  
تحت جنس الإنسان تحت الحيوان وأما جنساً منه في  
تحت جنس آخر كالحيوان تحت النوى في الأقل يصادق  
النوع للحقيقة والأصافى وفي الثاني يوصد الأصافى  
بروع الحقيقى وبحوز ايه محقق للحقيقة بروع الأصافى  
يما إذا كان النوع بسيطاً لا جزء له حتى يكون جنساً  
وقد مثل بالنقطة وفيه مناشه وبالجملة ينبعها هي العموم  
والنقطة النقطة طرف والخط طرف السطح فالسطح طرف  
ه طرف للجسم فالسطح غير منقسم في العرض والخط غير منقسم  
في العرض والعرض والنقطة غير منقسم في الطول والعمق  
فهي عرض لا يقبل القسمة أصلاً وأذا لم يقبل القسمة يكن  
منها جزء فلما يكون لها جنس وفيه نظر فأن هذا يدل على أنه  
لا جزء لها في الخارج والجسم ليس بخارجياً بل هو من الأجزاء  
العقلية بحاجة أن يكون للنقطة جزء عقلٍ وهو جنس لها  
وأن لم يكن لها جزء في الخارج منصاعة بان يكون الله  
في من خاص إلى عام وذلك لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس  
وهذا الجنس لا ينبع من فوقة وهو لعماد جنس لا جنس كالجرو

متنازلة بان يكون التزل من عالم الى خاص وذلك  
لان النوع يكون اخفق من النوع وهذا الى ان ينتهي الى  
نوع لا نوع تحته وهو الساافق ونوع الانواع كالانسان  
وما ينتمي اليه من العالى والستاافق في سلسلة الانواع  
والاجناس يسمى متوسطات فيما بين الجنس العالى الجنس  
الستاافق والجنس متوسط هذا ان رجع الفهم الى معنى العالى  
والستاافق وان عاد الى جنس العالى والنوع الستاافق  
صحيح اما المعنى ان ما بين الجنس العالى والنوع الستاافق  
متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالى نوع  
متوسط فقط كالجنس الستاافق او جنس متوسط نوع  
منقطة معا كالمجسم الناجي اعلم لم يتعرض للمجنس المفرد  
والمجنس المفرد اما الان الكلام فيما يزور و المقرب ليس  
داخل في سلسلة الترتيب والقائم بذاته اى شئ  
اعلم ان كل شئ موضعه ليطلب بما يغير الشئ بما يشاركه  
فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا اصررت شئ من بعيد  
وانقيت انه حيوان لكن تردد في انه هل هو انسان او فرس  
او غيرها يقول اى حيوان هذا فيجب بما يحتمله و ينتمي

عما يشاركه في الجوانب اذا اعرفت هذا فقول اذا قلنا الان  
اى شئ هو في ذاته كالمطر ذاتيا من ذاتيات الانسان ينتمي عما  
يشاركه في الشيئه فيصيئ ان يجاب بانه حيوان فاطق كاصح  
ان يجاب بانه طاناطق فيلزم صحة و قوع المدعى في جواب  
اى شئ واذا يلزم ان يكون تعريف المفهوم بالعاصفة على  
اللحد وهذا ما استشهد له الزارى في هذه المقام واجاب حسنا  
الحاکمات باى معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المفهوم مطلقا  
لكن ارباب المعقولة اصطلحوا على اى مفهوم لا يكون مفهوما لغير  
ما هو وبهذا يخرج للحد والجنس ايضا للتحقق بالطوسى رحمة  
همستا مسلك آخر دقيق القو وهو ان لا تستدل عن الفصل  
الابعد ان يعلم للشئ جسما بناء على ان ما في الجنس لا يضر  
واذا اعلمنا الشئ بالجنس فتطلب ما ينتمي عن المشاركات  
في ذلك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو في ذاته  
فتقيئ الحوافر بالقاطع لا فكلا شئ في التعريف كنهاية عن  
الذى يطلب ما ينتمي الشئ عن مشاركاته في ذلك الجنس  
وحينئذ ينبع الأشكال بغاية فقرب كالذات بال بالنسبة  
الانسان حيث ميته عن المشاركات في جنسية الظاهر

وهو الحيوان فبعيد كالجنس بالنسبة الى الاشخاص حيث  
 ميزة عن المشاركات في جسمه بعيد وهو الجسم النامي  
 فإذا أتي بالفضل بالنسبة الى الماهية التي هو فضل  
 ميزة لها بالنسبة الى الجنس الذي غير الماهية عنه من بين  
 افراده، فمن بالأعتبار الاول مقوم الافرة جزء الماهية وحده  
 لها وبالأعتبار الثاني يسمى مقتضاها لافرته بالضمام الى هذه الجنس  
 وجود ايجادهما وعدم ايجادهما اخر كاترئي في تقسيم  
 الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق ومهما  
 للعالي الامر لا يستغرق اما كل وصل مقوم للعالي فهو مقتضى  
 للسماطل لأن المقوم العالي جزء العالي والعالي جزء للسماطل  
 وجزء المجهول مفهوم العالي جزء للسماطل ثم انه يغير المفهوم  
 عن كل ما يغير العالي عنه فيكون جزء ميزة الافرة وهو المعنى  
 واعلم ان المراد بالعالي هنا كل جنساً ونوعاً يكون فوق آخر  
 سواه فوقة آخر او لم يكن وكذلك المراد بالسماطل كل جنس  
 او نوع يكون تحت آخر سواه كان مختهته آخر او لم يكن  
 حتى ان الجنس المتوسط عاشرة بالنسبة الى ماختهته وسائل  
 بالنسبة الى ما فوقه ولا عكس اى كل ما يعني انه ليس كل

مقوم للسماطل مقوم للعالي فان الناطق مفهوم للسماطل الذي  
 الاشخاص وليس مفهوم للعالي الذي هو الحيوان والمفهوم بالعكس  
 اي كل مفهوم للسماطل مفهوم للعالي ولا عكس اي كل ما املاه  
 فلان السماطل قسم من العالي فكل فضل حصل للسماطل فلان قسم  
 للعالي فلما كان قسم القسم فهم واما الثالث فلان للسماطل مثلاً مفهوم  
 للعالي هو الجسم النامي ولن يسمى مقتضاها للسماطل الذي هو الحيوان  
 فهو الخارج اي الكل الخارج فان المفهوم معتبر في جميع  
 المفهومات الاقسام واعلم ان المخاصة ينقسم الى مخاصة شاملة  
 لجميع افراده كالكاتب بالفعل للانسان واما غيرها من المخاصة  
 افراد كالكاتب بالفعل للانسان حقيقة واحدة نوعية او  
 جنسية فالاول مخاصة النوع والثانية مخاصة لجنس فالاثنين  
 مخاصة للحيوان وعمرن عام للانسان فافهم وعلى غيرها كما  
 يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقائق الحقيقة  
 وكل منها اي كل المخاصة والعام وبالجملة الكل الذي هو عرض  
 لا فرق اما لازم او مفارق اذا لان اما اريبيتيم الافتراض عن  
 اولاً فالاول هو لازم والثانية هو المثاني ثم الارض ينقسم بحسب  
 احد هذين اما لازم الشئ اما لازم له بالنظر الى نفس ما هيئه مع المفهوم

عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن وذلك بأن يكون هذا الشيء بحيث كلما خرقته النهان او في الخارج كان هذا الاراء ثابتة واما الانماهنة بالنظر الى وجوده فهو اي المقصود بوجوده في الخارج او الذهن فهذا القسم بالحقيقة شئان فلقتام الاراء بهذه التصريح لازم الماهنة كروجية الأربع وكلام الوجود الخارجى كاحراق النار ولام الوجود الذهنى كون حقيقة الانسان كلية وهذا القسم يسمى مقولتنا اي فالثانية ان الاراء اما ياتى او غير ياتى والبين له معنیان احدها الازم الذي لا يلزم تضييقه من نصيبي الملزم كايلزم تضييق البص من المعنى وهذا ينافي لما يأتى بالمعنى الا خض وح فقيه بيني هناللارم الذي لا يلزم تضييقه من نصيبي الملزم كايلزم تضييق البص للانسان الثانية من معنی البين وهو الازم الذي لا يلزم تضييقه من نصيبي الملزم والتنسبية بينهما الجزم بالازم كروجية الأربع فان العقل بعد التصور الأربع والروجية وتنسبية الروجية فيما يحكم حزما بين الروجية لازمة لها وذل يقال لها الالبين بالمعنى وح فغير البين هو الاراء الذي لا يلزم من تضييقه من نصيبي الملزم والتنسبية الجزم بالازم كالمحمد للعام فهذا القسم

الثاني بالحقيقة تقسيم الانقسامين المعاصلين على كل تقدير اما يسمى بالبين وغير البين يوم حكم الفلك فانها دايم للفالك وان لم يمتنع انفكها عنه بالنظر الى ذاته او بطيء كالشباب مفهوم الكلى اي ما يطلق عليه لفظ الكلى يعني المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كلية منطقية الان المنطقى يقصد من الكلى هذا المعنى معروضه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان وللحيوان يسمى طبيعتها لوجوده في الطبيع يعنى في الخارج ما على سجعى والمجتمع هذا المعارض والمعروض كالانسان الكلى وللحيوان الكلى يسمى كلية اعملا اذلا وجود له الا في العقل وخلافا لذاته يعني كما ان الكلى يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الانفع يعني والفصل والخاصته والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثالثة مثل مفهوم النوع اى الكلى المقول على كثير من متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ليسى نوعا منطقيا وعروضه كالانسان والفرس نوعا طبيعيا في المعارض والمعروض كالانسان النوعي نوعا عقليا وعلى فلس البواقي بل الاعتبارات الثالثة يجري في المختى ايضا

علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عن  
الحقيقة وعرفنا بذلك ما يحصل على الشيء اى المعرف ليقيده تصور  
هذا الشيء اما بمعنى او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه لهذا  
المعنى ان يكون اعم لان الاعم لا يقييد شيئاً منها كالمحيوان  
في تعریف الانسان فان المحيوان ليس كنه الانسان لان  
حقيقة الانسان وهو المحيوان مع الناطق وايضاً لا يميز  
الانسان من جميع ما عداه لان بعض المحيوان هو الفرس  
وكذا الحال في الاعم من وجهه واما الاخص اعني مطلقاً  
 فهو وان جاز ان يقييد تصوره تصور الاعم بالمعنى  
او بوجه يمتاز عما عداه كاذا تصورت الانسان بانه  
حيوان ناطق فقد تصورت في صورته للحيوان باحد  
الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجوداً في العقل  
واخفي في النظر وشأن المعرف ان يكون اعرف من المعرف  
لمن يميز ان يكون اخص ايضاً وتدعم من تعریف للذات بما  
على الشيء ان لا يجوز ان يكون مبيانياً للمعرفة فتعين  
ان يكون مسلوباً له ثم يتبين ان يكون المعرف اعرف من المعرف  
في نظر العقل لانه معلوم سوصل الى تصور مجرها

فاما اذا فلنا ذريعة جزئي مفهوم للجزئي اعني ما يقتضي فرض صحة  
على كثيرون جزئياً منطقياً ومحروضه اعني دليلاً يسمى جزئياً  
طبيعياً ومحض المعارض والمحروض اعني ذريعة الجزئي ليس تقيي  
جزئياً عقلتاً ولل الحق وجوه الطبيعى بمعنى وجود اشخاص له  
لا يسمى ان يشاد في ان الكل المنطق غير موجود في الخارج  
فان الكلية اى ما يعرض للمفهومات في العقل ولا زالت  
من المعقولات الثانية وكذا في ان الكل العقل غير موجود  
فيه لان انتقام للجزء يستلزم انتفاء الكل اى انتزاع في ان الطبيعى  
كالانسان من حيث هو انسان الذي يعرضه الكلية في العقل  
هل هو موجود في الخارج بوجود افراده اما الابد المعرف  
في الا الابد والابد مذهب الجهم والحكماء والثانى  
مذهب بعض المتأخرین ومنهم المصطلح المطلق هو الهاوس  
لما نه لو وجد الكل في الخارج في ضمن افراد لزم القباق  
الشى الواحد في الامكينة المتقدمة وحى لمعنى وجود الطبيعى  
هو افراد موجودة ففيه تأكيل وتحقيق الحق  
في حواشى التجزید معرف الشى وبعد الفراغ عنه  
اعبيان ما يترکب منه المعرف وشرع في البحث عنه وقد

هو المعروق لاحقى ولا مساوايا في المخفاء والظاهر  
بالفضل القريب حد التعریف لا بد ان يتضمن على امور يختص  
المعرفة ويسايرها بناء على ما سبق من سلطان المساواة  
نهذ الأمور ان كان ذاتيا كان فضلا قريبا وان كان كان عصيا  
كان خاصة لاحوال فعلى الأول المعرف يسمى حدا على الثاني  
يسعى سلما ثم كل منها ان يتضمن على الجنس القريب يسمى بما  
وقد اشارنا وان لم يتضمن على الجنس القريب سواء اشتمل على  
المجنس بعيدا و كان هناك فضل قرب او وحدة او خاصة  
وقد ها يسمى حدا فضلا و سلما فضلا هذ اصل الحلمونية  
المقام ولم يعتبر وبالعرض العام قالوا العرض العام من  
المتعریف اما الاطلاع على كذا المعرف او امتيازه عن جميع ما  
عده وبالعرض العام لا يقتيد شيئا منه فهذا لم يعتبر وفي  
مقام التعریف واطنان عرضهم من ذلك انه لا يعتبر انقاده  
واما التعریف بجمع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن  
المجموع يختصه كتعريف الانسان باش مستقيم المفاهيم ويفيد  
للحواش بالظاهر الولاد فهو تعریف وبخاصة مركبة مفهوماتهم  
كما صرخ به بعض المتأخرین وقد اخربنا فضل اشاره

الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا اتيجوز التعریف  
بالمدارك الاعم كتعريف الانسان بالحيوان ففيكون حدا فضلا  
او بالعرض العام كتعريفه بما شئ فيكون رسما فضلا  
بل يجوز التعریف بالعرض العام الاخر ايضا لتعريف الحيوان  
بالفنا حك لان المعلم يعتمد بالطبعاته تعریف بالاحفاظ هو  
غير جائز اصل كاللفظ اي كما احسن في التعريف اللفظي ان يكون  
اعم كقوله سعدانة بنت قسيرو مدلول للفظ اي نعین مس  
اللفظ من بين المعانى المخزونه في المخاطر فليس في محض مجرد  
من معلوم كما مر في المعرفة الحقيقة فافهم القول في عرض  
هذا الفرع يقال للمركب سواء كان مركب معقولا او ملفوظا  
فالتعريف يتضمن القضية المعقوله والملفوظة الصدقه هو  
المطابقة للواقع والدوب هو الامتناعه وهذا المعهد لا يقف  
معرفة على الجزء والقضية فلا دور موصوعا لانه وضع  
وعين يحكم عليه قوله محولا لانه امر حجل حلا ل موضوعه  
والذالك على النسبة اي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة التي  
تدل على النسبة الحكيمه فيستوي رابطة شبيه الدال بالدلالة  
فان الرابطة حقيقة هو النسبة الحكيمه وفي قوله فالذال على النسبة

الإشارة إلى أن الرابطة أدلة لها على النسبة التي هي منه  
حروف غير مستقل أعلم أن الرابطة قد تذكر في القضية وقد يجيء  
والقضية على الأذل يسمى ثلاثة وعلى النافى ثنائية وقد  
يسعى لها هو أعلم أن الرابطة ينقسم إلى زمانية تدل على القرآن  
النسبة للحقيقة بأحد الأذلة المثلثة وغير زمانية بخلاف  
ذلك وذكر الفارابي أن حكمة لما نقلت من اللغة اليونانية  
إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في لغة العرب  
هي أفعال النافقة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية  
يقوم مقامها في الفارسيه واستثنى اليونانية فاستعمل  
وفي الرابطة الغير زمانية لفظ هو وهي ونحوها مع كونها  
في الأصل اسماء لا ارادات فهذا ما اشار اليه المصبعون وقد يذكر  
استعير لها وقد يذكر للرابطة بغير الزمانية اسماء مشتقة من  
الأشخاص خواكان موجود خواكان كافى قولنا  
زيد كافيا وامر من موجود شاعر قوله والافشطية  
اى وان لم يكن الحكم بثبوت شيء بشئ او فيه عنه فالقضية  
شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير آخر او في  
ذلك المثبت او بالمناقات بين النسبتين او سبب تلك المناقش

فالاول شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة واعلان  
حصص القضية في الحقيقة والشرطية على ما فقر بالضم عقلانيا داير  
بين النفي والاثبات فاما الحصر الشرطية في المتصلة والمتفرق  
فاستقرائي مقدما متعتر به في الذكر تالي التلوك الجني  
الأول والموضع لقضية القضية للحقيقة باعتبار الموضوع وكذا  
لواحظ في نصيحة الأئمما حمال الموضوع فسوى ما الموضوع شخص  
شخصية وعلى هذا التباس ومحض التفسير ان الموضوع اما  
جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان  
يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي فطبيعية او على افراده  
وعلى الثاني فاما تبيان كمية الافراد المحكوم عليهما بان يبين ان  
الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل يحمل فالاول  
والثانية طبيعية والثالث مخصوصة والرابع مهملة ثم المعمولة  
ان يبين ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان يبين ان الحكم  
على بعض افراده بجزئية وكل منها اما موجبة او سالبة ولابد  
في كل من تلك المحضتين الاربع من امر ببيان كمية افراد الموضوع  
يسعى ذلك الامر بالتسوير اذ كان سورا بالبلد محظوظة كذلك  
هذا الامر محظوظ بالحكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجه الكلية

هو الحال ولا م الاستغراف وما يفيد معناها من اى لفظ  
كانت و سور الموجبة للبرئية هو بعض واحد وما يفيد  
سورها و سور الشابهة الكلية لاشيء ولا واحد ونظريهما و سور  
لما السالبة للبرئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما  
يصادقها وتلازم البرئية اعلم ان القضايا المعتبرة في العلوم  
هي الحصودات الأربع لا غير وذلك لان المهمة والجنة  
متلازمان اذ كل ما صدق الحكم على فهو الموضوع في الجنة  
صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهمة من درجة تختن الجنة  
والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة  
البرئيات لغيرها و عدم ثباتها اثنا يبحث عنها في ضمن الحكم  
التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالاً والطبيعة لا يبحث عنها  
في العلوم اصلاً فان الطبائع الكلية من حيث نفس فهو ما  
كان هو موضوع الطبيعة لا من حيث تتحققها فرض من الظاهر  
غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فان شخص  
القضايا المعتبر في المحصوراً ولا بد في الموجبة اى في  
صدقها وذلك لان الحكم في الموجبة شيء لشيء وثبت  
شيء لشيء فوع شوت المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق

اذا كان الموضوع موجوداً اثنا في الخارج ان كان الحكم بثبوت  
المحول له هناك او في الذهن كذلك تم القضايا المحمولة المعتبرة  
باعتبار وجود موضوعها ثلاثة اقسام لان الحكم فيها اثنا  
على الموضوع الموجود في الخارج محققاً بثبوت كل انسان حيوان  
يعني كل انسان موجود في الخارج و اثنا على الموضوع  
الموجود في الخارج مقدماً بثبوت كل انسان حيوان يعني ان  
كل ما موجود في الخارج كان انسان فهو على تقدير وجود  
حيوان وهذا الوجود المقدمة اثنا اعتبره في الأفراد المهمة لا  
للممتنعة كأفراد الالهى واثريل البارى و اثنا على الموضوع  
الموجود في الذهن كقولك شريك البارى فهو موصوف  
في الذهن بالامتناع هذا اثنا اعتبره في الموضوعات التي  
ليبيت لها افراد ممكنت التحقق في الخارج حرف التسلب  
كلا ولبس و غيرهما اثنا يشار كهما في معنى التسلب من حيث  
اى من الموضوع فقط او من المحول فقط او من كليهما  
فالقضية على الاقل يسمى معدولة الموضوع وعلى الشامدة  
المحول وعلى الثالث معدولة الطرفين معدولة لان حرف  
التسلب موضوع لسلب الشبة فاذا ستم عمل لانه يعني

كان معدولاً عن معناه الأصلي فسميت القضية التي هدأ  
للرفرف من جنحها معدولاً لسميت الكل باسم الرفرف القضية  
التي لا يكون حرف السلب جزءاً من طرفيها يسمى محملة  
بكيفية النسبة لـ نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت  
إيجابية أو سلبية يكون في مكيفته في نفس الأمر والواقع  
بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع  
أو غير ذلك الكيفية الواقعه في نفس الأمر يسمى ماده  
القضية ثم قد يترجح في القضية ما ينافي نسبة مكيفه في نفس  
الأمر بكيفيته كذلك لقضية حسمى موجهه وقد لا يترجح  
بكيفية النسبة فهى القضية مطلقة واللفظ الدال عليه فى  
القضية الملفوظة والضوره العقلية الدال عليها فى القضية  
المعقوله يسمى جهة القضية فان طاربت الجهة الماده صدقت  
القضية كقولنا الإنسان حيوان بالضرورة والاكذب  
كقولنا كل انسان حي بالضرورة . فان كان الحكم بضروري  
النسبة المدلى قد يكون الحكم في القضية الموجهة بـ النسبة  
الشمولية أو السلبية ضروريه اي نسبة مكتسبة لانفكـانـ من  
الموضوع على اربعـةـ اوجهـ الاولـ اـهـاـ ضـرـورـةـ ماـدـاـمـ ذـاـتـ

الموضوع موجودةـ نـخـوـكـلـ اـنـسـانـ حـيـوـانـ بـالـضـرـورـةـ وـلـثـيـ  
منـ اـلـاـنـسـانـ تـجـبـ بـالـضـرـورـةـ فـيـسـتـيـ القـضـيـةـ حـضـرـورـيـةـ مـطـلـقـةـ  
لـاـشـتـماـهـاـ عـلـىـ الـضـرـورـةـ وـعـدـمـ تـقـيـيـدـ الـضـرـورـةـ بـالـوـصـفـاـدـ  
عـلـىـ الـوـلـفـتـ اـنـهـاـ ضـرـورـيـةـ مـاـدـاـمـ الـوـصـفـ الـعـنـوـانـ ثـاـبـتـ  
لـذـاـتـ المـوـضـعـ نـخـوـكـلـ كـاتـبـ مـخـرـجـ الـاـصـابـعـ بـالـضـرـورـةـ  
مـاـدـاـمـ كـاتـبـاـ وـلـاـشـئـ مـنـهـ سـاـكـنـ الـاـصـابـعـ بـالـضـرـورـةـ  
مـاـدـاـمـ كـاتـبـاـ فـيـسـتـيـ حـمـشـرـوـطـةـ عـامـةـ لـاـشـفـاطـ الفـرـقـ  
بـالـوـصـفـ الـعـنـوـانـ وـكـوـنـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ اـعـمـ مـنـ الـمـشـرـوـطـةـ  
لـخـاصـتـهـ كـاـسـيـجـ اـهـاـ ضـرـورـيـةـ فـيـ وـقـتـ مـعـيـنـ نـخـوـكـلـ فـيـ  
مـخـسـفـ بـالـضـرـورـةـ وـقـتـ التـبـعـ فـيـسـتـيـ حـوـقـيـةـ مـطـلـقـةـ  
لـقـيـيـدـ الـضـرـورـةـ بـالـوـقـتـ وـعـدـمـ تـقـيـيـدـ الـقـضـيـةـ بـالـلـادـوـامـ  
اـهـاـ ضـرـورـيـةـ فـيـ وـقـتـ مـنـ الـاـعـوـاقـاتـ كـقـوـلـنـاـ كـلـ اـنـسـانـ  
مـتـنـفـسـ بـالـضـرـورـةـ وـقـتـاـ مـاـوـلـاشـىـ مـنـهـ بـمـتـنـفـسـ بـالـضـرـورـةـ  
بـالـضـرـورـةـ وـقـتـاـ مـاـ فـيـسـتـيـ حـمـيـشـةـ مـطـلـقـةـ لـكـوـنـ وـقـتـ  
الـضـرـورـةـ فـيـهـاـ مـنـتـشـلـاـيـ عـبـرـ مـعـيـنـ وـعـدـمـ تـقـيـيـدـ الـقـضـيـةـ  
بـالـلـادـوـامـ فـوـيـهـ مـطـلـقـةـ الفـرقـ بـيـنـ الـضـرـورـةـ وـالـدـوـامـ  
اـنـ الـضـرـورـةـ اـسـخـالـةـ اـنـفـكـالـ اـيـشـىـ عـنـ شـيـ وـالـدـوـامـ عـدـمـ اـنـفـكـالـهـ

وان لم يكن مستحيلًا كدوم الحكم للفالك ثم الدوام عندهما  
النسبة الإيجابية والسلبية عن الموضوع اما ذاتي او  
وصفي فان كان الحكم في الموجبة بالدوام الذاتي الى بعدم  
انفكان النسبة عن الموضوعه مادام ذات الموضوع  
موجودة فنفيت القضية دائمة لاشتمالها على الدوام مطلقة  
لعدم تقييد الدوام بالوصف العنوانى وان كان الحكم بالدقة  
الوصفي اي بعدم انفكان النسبة عن ذات الموضوع مادا  
الوصف العنوانى ثابتًا لثلاوة الذات نفيت عرفية لأنها هل  
المعروف يفسون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة  
ايضًا عن الأطلاق فإذا قيل كل كاتب مخزن الأصابع فهو  
ان هذا الحكم ثابت مادام كاتب عامه لكونها عام من العرفية  
الخاصة كما يجيئ ذكرها او يفعليتها يتحقق النسبة فالمطلقة  
العامة هي التي حكم فيها ي يكون نسبة متحققة بالفعل اي في  
احد الأزمنة الثلاثة ويسقطها بالمطلقة لان هذام هو المفهوم  
من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بضوره او دوامه  
او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها عام من الوجودية  
الدائمة واللاضوره على ما يجيئ او بعدم ضرورة خلافها

ادعكم في القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس  
ضروريًا بخوق لتنازد كافيه بالامكان العام يعني ان الكائن  
غير مستحيل له يعني ان سلبها عنه ليس ضروريًا سفيت  
القضية حكمته لاشتماله على الامكان وهو سبب الضرورة  
عامة لكونها عام من الممكن للخاصه هذه بسيطه اي القضية  
الثانية المذكورة من الموجهات بسيطه اعلم ان القضية الموجهة  
اما بسيطها وهي ما يكون اما ايجابا فقط كامن الموجهات  
الثانية واما هر كتبه وهي التي يكون حقيقها مركبة من الاعي  
والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكور بعبارات  
مستقلة سوا كان في الفظ بترتيب كقولنا كل اشخاص  
بالفعل لاديما فقولنا لا ديما اشاره الى الحكم سليبي اي  
لا شيء من الاشخاص بضاحك بالفعل او لم يكن في الفظي  
قولنا كل اشخاص كاتب بالامكان للخاصه فانه في المخ  
قضيتان ممكنتان عامتان اي كل اشخاص كاتب بالامكان  
العام ولا شيء من الاشخاص بكتاب بالامكان العام  
والعبرة بالإيجاب والتباح باللا بالجزء الاول الذي هو  
اصغر القضية واعلم ايضًا ان المركبة اما يحصل بتقييد قضية

يُقيّد مثل اللادوام أو اللاضرورة العامتان إلى الشروط  
والعرفية العامة والوقتية المطلقة والمشروطة  
المطلقة باللادوام الذاتي معنى اللادوام الذاتي هو أن  
هذه الذاتي الشبيبة المذكورة في القضية لم يُبيّن دليلاً مادياً  
ذات الموضع موجودة فيكون نقيضها واقعة الشبيبة  
في ذات الأزمنة فيكون إشارة إلى قضية مطلقة عامة مطلقة  
مخالفة للصل في الكيف فافهم المشروطة الخاصة هي  
المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي بخواص كاتب مخواص  
الأصانع بالفعل والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة  
باللادوام الذاتي كقولنا باللادوام لأشيء من الماء بسأكون  
الأصانع مادام كاتبنا لا دليلاً مادياً كل سأكون الأصانع بالفعل  
والوقتية والمشروطة لما في الوقتية والمشروطة المطلقة باللادوام  
الذاتي حذف من اسمها لفظ الأطلاق سميت بذلك مطلقة  
وقيمة والثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة  
باللادوام الذاتي بخواص كل قيم مخنس بالضرورة وقت الحيل  
لأدليها لأشيء من القيم مخنس بالفعل والمشروطة هي المشروطة  
المقيمة باللادوام الذاتي بخواص كل قولنا لأشيء من الأنساب متنفس

بالضرورة وفتقا مالا دلها أي كل إنسان متنفس بالفعل باللادوام  
الذاتي معنى اللاضرورة الذاتي أن هذه الشبيبة المذكورة في القضية  
لم يُبيّن صروريّة مادام ذات الموضع موجودة فيكون حكماً بذات  
فقيضها لأن الأمكان هو سبب المضروبة الطرف المقابل كما مر  
فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكناً عادة لا يصل في  
الكيف الوجودية اللاضرورة الذاتية لأن معنى المطلقة العامة هي  
الشبيبة صروريّة ها في وقت الواقف والأشغالها على اللاضرورة  
فالوجودية اللاضرورة هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة  
الذاتية بخواص إنسان متنفس بالفعل وبالضروبة إلى لأشيء  
من إنسان متنفس بالامكان العام فهو حكم من مطلقة عامة  
وهي ممكناً عادة أحدهما موجبة والآخر سلبية أو باللادوام  
الذاتي إنما قيّد اللادوام بالذاتي لأن تقيد العامتين باللادوام  
الصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام  
بحسب الوصف نعم يمكن تقيد الوقتين المطلقيين باللادوام الضروري  
إيضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم وأعلم أنك كايع صح تقيد  
هذا القضايا، الأربعة باللادوام الذاتي كذلك يصح تقيدها باللادوام  
الذاتي وكذلك يصح ما سوي المشروطة العامة من تلك الجملة بالضرورة

الوصفيه فالاحمالات لحاصله من ملاحظة كل من تلك القضايا الأربع مع كل من تلك القضايا الأربع ستة عشر ثلاثة منها صحيحة معتبر والشعة الباقية صحيحة غير معتبر واعلم ايضا انها كما يذكر تقيد المطلقة العاقدة باللاروام والاضرورة كذلك لا يمكن تقيدها بالاضرورة واللاروام الوصفيين وهذا ان يقاس من الأحوالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما يوضح تقيد المطلقة العاقدة باللاروام والاضرورة الوضعيه وكذلك باللاروام الذاتيه يصح تقيدها بالاضرورة الوضعيه وكذلك باللاروام الذي والوصفي لكن هذه المختلطات الثالثه ايضا غير معتبرهينا غير معتبر عندهم وينبغي ان يعلم ان التركيب لا يحصر فيما اشرنا اليه بل سيعنى الاشارة الى بعض اخري يمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرض و لكن المتبعه بعد التنبيه لما ذكره و يتمكن سخراج اى قدر مشاء الوجوديه اللارواميه هو المطلقة العاقدة باللاروام الذاتي خولا شئ من الاشخاص بمتغير بالفعل الذايما اي كل متغير بالفعل لا يحصر اى من تركيبه من مطلقيين ادراهما موجبة والآخر سلبية بالاضرورة للجانب الملاقي كل ما لم قد يحكم بالاضرورة للجانب الملاقي ايضا فيصيي القضية تركيبتين ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب الاضرورة للجانب الملاقي

نحو امكان الطرف الملاقي و سلب ضرورة الطرف الملاقي  
نحو امكان الطرف الملاقي فيكون الحكم في القضية بما كاف  
اللاروام والاضرورة واما الطرف الملاقي فيخوكل انسان كانت  
بالمكانت لخاقد فان معناها كل انسان كانت بالامكانت  
العام ولا شئ من الاشخاص بكل امكان العام  
و هذه مركبات اي هذه السبع المذكورة وهي الملاقي ولخاقد  
والعرفية لخاقدة والوقتية والمنشدة والوجودية اللاروام  
والاضرورة والمكانت لخاقده مخالفتي الكيفية اي في  
الايجاب والسلب وقد تبيان ذلك في بيان معنى اللاروام  
والاضرورة واما الملاقيه في الكيفية والحرفيه فلان المضوع  
في القضية المركبة امر واحد فقد حكم عليه بحكيمين مختلفين  
بالايجاب فان كل حكم في الجزء الاول على الاقل الافراد كان  
في الجزء الثاني اي ينبع على كلاها وان كان على البعض في الاول  
فهذا في الثالث لما قيدها اي القضية التي قيدها بما اي  
باللاروام والاضرورة يعني اصل القضية على تقيير اخرى  
الساده سوين او سلبيين و مختلفين فقولنا كل ما لم  
يكون زيد حيوانا لم يكن انسانا متنصله موجبة فالمتعلقة

في الصدق والكذب مخوقلنا ليس البنت اما ان يكون  
هذا العدد زوجا او منقسا بتساوين والمنفصل الماء  
ما حكم فيها تنا في النسبتين او لا تنا فيها في الصدق فقط  
مخوهذا الشئ اما ان يكون سبرا واما ان جبرا والمنفصل الماء  
لخلو فيها تنا في النسبتين او لا تنا فيها في الكذب فقط مخوه  
اما ان يكون زيرا في الجرا واما ان لا يجزي وصدق فقط  
اى لا كذب او مع قطع النظر من الكذب حتى ما زان تجتمع  
النسبتان في الكذب وان لا يجتمع ويفا للمعنى الاول  
مانفة الجمع بالمعنى الأخضر والثانية مانفة الجمع بالمعنى الأعم  
او كذبا فقط اى لا في الصدق او مع قطع النظر عن  
الصدق والاول مانفة المخلو بالمعنى الأخضر والثانية بالمعنى  
الاعم لذى للجئين اى كان منافات بين الطرفين اى  
المقدم والثاني منافات ناشية عن ذاتها في اى فادة  
تحققها كالمนาفات بين الزوجية والفردية لام من خصص  
المادة كالمนาفات بين السواد والكتابة في انسان ان  
اسود وغبي كاتب او يكون كاتب وغير اسود كاذنثانية  
بين طرف هذه المنفصلة واقعه لا لذاته بل بحسب المادة

الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والمسالبة ما حكم فيها  
بسيل اتصال النسبتين مخولين البنت كلما كانت السب  
طالعة كان التليل موجودا وكذلك الارجوكية الموجبة  
ما حكم فيها بان الاتصال لعلقة و المسالبة ما حكم  
فيها ما ته لبين هناك اتصال العلاقه سواء لم يكن هناك  
اتصال او كان لكن لا لعلقة واما الارجوكية فهو ماجع  
فيها بخود الاتصال ونقيمه من غير ان يكون ذلك العلقة  
مخوكل ما كان انسان ناطقا فالمحار ناهق او ليس كلما  
كان انسان ناطقا كان الفرس ناهقا لعلقته وامر  
بسبيته بتحب المقدم الثاني كعليه طوع الشمس بوجود النثار  
في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
بتنا في النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتتين او سليتين  
او مختلفتين فان الحكم بتنا فيها افهى موجبة منفصلة وان  
وان كان سيل تنا فيها فهو منفصلة سالبة وهي الحقيقة  
فامنفصلة الحقيقة ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق  
والكذب كقولنا اما ان يكون ما هذا العدد زوجا او اما  
ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها ببسيل تنا في النسبتين

كجمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة  
اخري فهذا منفصلة حقيقة اتفاقية ثم الحكم الى  
كما ان المخلية ينقسم على مخصوصة ومملة وشخmitt وطبيعة  
كذلك الشططية ابيضاوا كانت متصلة او منفصلة او في  
المخصوصة المخلية والجرئية والملمة والشخصية ولا يعقل  
الطبيعة هبنا تقادير المقدم كقولنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلية وسورها والمقدمة  
داما وابدا ومحوها هذان الموجهة واما في السالبة فهذا  
سورها ليس البتة او بعضها مطلقا اي بعضها عبارة عن  
قولك قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا  
غيره وسورها في الموجهة متصلة كانت او منفصلة  
قد يكون وفي السالبة كذلك فذلما يكون شخصية قوله  
ان جئتني اليوم اكرمتك والا اي وان لم يكن الحكم  
على جميع تقادير المقدم ولا على بعضه بان يسكت عن بيان  
الكلية والبعضية مطلقا فهذا نحو اذا كان الشيء  
انسانا كان حيوانا في الاصل اي قبل الدخول  
اراء الاصل والانفصال عليها حملتها ان كقولنا  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طفيفها

وهو الشّمس طالعة والنّهار موجود قضيّتان حملتها  
او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود فكلما لم يكن النّهار موجود لم يكن الشمس طالعة  
فإن طفيفها وها قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيّتان متصلتان  
او منفصلتان كقولنا كلما كلاما اما ان يكون العدد  
بنصاري او غير منقسم بها مختلفان بان يكون احد  
الطرفين حملية والآخر منفصلة او احدها حملية والآخر  
منفصلة او احدها متصلة والآخر منفصلة فالاقنامستة  
وعليك باستخراج ماترتكاه من الامثلة عن التام اعن  
ان يجعل السكوت عليها ويجعل الصدق والكذب مثلما  
قولنا الشمس طالعة مركب تمام خير يحتمل الصدق والكذب  
ولانعنى بالقضية الاهلا فاذا دخلت عليه اداة الا  
الانفعال مثلما وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصحح  
ان يكون يسكت عليه ولم يجعل الصدق والكذب  
واحتجت الى ان تفهم اليه فالنهار موجود في قولك  
اختلاف القضيّتين فيتو بالقضيّتين اما لآن التناقض

لأن التناقض لا يكون بين المفردات على ما قبل وأما ما لا يعلم  
في تناقض القضايا فلodge حيث يلزم أن يلزم القيد الاختلاف  
الوافق بين الموجبة والسائلة لجذريين فانهما قد يصدقان  
معا في بعض الحيوان انسان وبعضا له ليس بان فلم  
يتحقق التناقض بين الجذريين وبالعكس اي يلزم من  
الذب كل من القضايا صدق الآخر وخرج بذلك القيد  
اختلاف الموجبة والسائلة الكليتين فانهما قد يكونان  
معا في بعض الحيوان بانسان وكل حيوان انسان  
فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا وقد علم أن المضيق  
لو كانتا مخصوصتين يجب اختلافهما في الكل كما يتصح المتص  
ابها ولا يذهب من الاختلاف اي بشرط في التناقض  
ان يكون احد المضيقين موجبة والآخر سائلة صرورة  
فان الموجتين وكذلك السائلتين قد يجتمعان في التضيق  
والذب ثم ان كانت المضيقتان مخصوصتين يجب اختلافهما  
في الكل ايضا كما من ثم ان كانتا موجتين يجب اختلافهما  
في الجهة فان الصورتين قد يكونان معا لقولنا كل انسان  
كاتب بالقرفة ولا يشي من الانسان بكتاب بالقرفة

والمكتبيين قد يصدقان معا لقولنا كل انسان كاتب  
بالمكان ولا يشي من الانسان بكتاب بالمكان  
ولاخاد فيما عد اها المخالى ويشترط في التناقض الاختلاف  
القضيتين فيما عد الامور المذكورة الثالثة المعنى الكل والكيف  
والجهة وقد ضبطوا هذه الاختلاف في ضمن الاختلاف فاما  
ثانية قال در تناقض وفهشت وحدات نظر وتحدد موضع ومحول وكم  
ووحدات شرط اضافة جزء وكل قوة وفلا است در آخر فان  
والمضيق للضرورة اعلم ان المضيق كل شيء رفعه ففيه  
القضية التي حكم فيها بضرورة الاجياب او السلب وقضية  
حكم فيها بسلب تلك الضرورة ويسلب كل ضرورة فهو  
عین امكان الطرف المقابل ففيه ضرورة الاجياب  
امكان السلب ونفيه ضرورة السلب امكان الضرورة  
ونفيه دوام هو السلب الدوام وقد عرفت انه يلزم من  
الطرف المقابل في دوام الاجياب بل يلزم منه فعلية السلب  
ورفع دوام السلب بل يلزم فعلية الاجياب فالمكتبة العاشرة  
نفيه صرورة المطلقة والمطلقة العامة لامرة نفيه  
الدائمة المطلقة واما لم يكن لنفيه صرورة فهو الدوام

مفهوم محض معهنه من القضايا المترادفة قالوا افتقر  
الذاتية هو المطلقة العامة ثم اعلم ان نسبة للجنسية الممكنة  
الماش ونسبة العامة لجنسية الممكنة العامة الى الفرضية  
فان للجنسية الممكنة هي التي حكم فيها بحسب الفرض والصيغة  
اي القرونة مادام الوصف عن المخالف المخالفين  
نقيضها حكم فيه بضرورة المخالف بحسب الوصف فقولنا  
بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ونقيضه ليس بعصب  
الكاتب متحرك الأصابع حين هو كاتب بالأمكان  
ونسبة للجنسية المطلقة هي قضية حكم فيها بفعلية  
النسبية حين اشتراف الذات الموضوع بالوصف العنوان  
إلى العرقية العامة لجنسية المطلقة العامة الى الذاتية  
وذلك لأن الحكم في العرقية العامة بدوام النسبة  
مادام ذات الموضوع متضمنا بالوصف العنوان فنما افتقرها  
التصريح هو بمطلب ذلك الدوام يلزمها وقوع الطرف  
المقابل في اوقات الوصف العنوانى معنى الجنسية  
المخالفة لجنسية العرقية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام  
كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا فقولنا ليس بعصب الكاتب

بمتحرك الأصابع حين هو كاتب بالفعل والمصالحة يتعرض  
لبيان نقيضي الواقية والمنشورة المطلقتين من الالبس  
اذا لم يتعذر بذلك عرض فيما سيأتي من مباحث العكس  
الآتية بخلاف باقي البيانات فـ والمركبة قد علمنا ان  
نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع احد  
جزئيه ملا على التعيين على سبيل منع الخلوات فيجوز ان يكون  
رفع كل جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه  
على ما منع لخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل  
مادام كاتبا الا دليلا اي لا يشترط شرط من متحرك الكاتب  
بمتحرك الأصابع بالفعل قضية منفصلة مانعه وهي قولنا  
اما بعض الكاتب لغيره بمتحرك الأصابع بالأمكان حين  
هو كاتب واما بعض الكاتب بمتحرك الأصابع دليلا وانت  
بعد طلاعك على ختاين المركبات ونقايب اليسابط تتمكن  
من استخراج التفاصيل قوله ولكن في الجنسية بالنسبة  
إلى كل فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة للجنسية  
المزدید بين نقيض جزئيه او هما الكليتان اذ قد يكون المركبة  
لقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل دليلا ويکذب كل جزئيه

فظاهر ضرورة افة اذا صدق المحمول على صدق عليه الموضع فلا  
او بعضا يصدق الموضع والمحمول في هو الفرد فيصدق المحمول  
على فرد الموضع في الجملة واما عدم صدق المحمول فلا ان المحمول  
في القضية الموجدة قد يكون اعم من الموضع فلو عكس  
صادر الموضع اعم وليس بحيل صدق الا شخص كلبا على الكلب فالعكس  
اللازم الصدق في جميع الموارد هو الموجبة للازامية هذا هو  
البيان في المثلثات ونس عليه الحال في الشرطيات لجوازم  
العوم الى بيان الجزء السلبي من المقص المذكور واما الایجاب  
فبديهي كما هو والزرم سلب الشئ عن نفسه يقدره ان  
يقال كلما صدق قولنا لا شيء من الاشئران بمحض الاشئران من الجر  
باشئران والالصدق ففيه وهو بعض المحرر اشئران ولا شيء  
من الاشئران ينبع بعض المحرر لبيان بمحض وسلب شئ عن نفسه فنذا  
اصل مفتاحه هو نقيض العكس لان اصل صدق والهيئة  
يلتجد فيكون نقيض العكس باطل اف يكون العكس حقا وهو  
لジョاز عموم الموضع وبحسب سلب الا شخص عن بعض  
لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الا شخص مثلما يصدق بعض الجوانب  
لبيان باشئران ولا يصدق بعض الاشئران ليس بمحض العكس

وهما قولنا لا يئي من الحيوان بالسان داماً وقولنا كل حيوان  
السان داماً وطريقنا خذ لنفيض المركبة للجزئية أن يوضع  
أفراد الموضع كلياً ضرورةً أن نفيض الجزئية هي الكلية ثم نزد  
وين لفيضي الجزئين بالنسبة إلى كل واحد من تلك الأفراد و  
في المثال المذكور كل حيوان إنما هو داماً وليس بالسان  
داماً وحده يصدق التفريض وهو قضية حملية مرددة فهو  
فقوله إلى كل فرد فرد داً من أفراد الموضع هو طرف القضية  
سواء كانت الطرفاً الموضع والمحول أو المقدم والناتي  
واعلم أن العكس كما يطلق على المعنى المضاد المذكور كذلك يطلق  
على القضية المعاكسة من التبديل وذلك لأن إطلاق محاري  
من قبل إطلاق اللفظ على المفهوم والخلق على المخلوق مع بقاء  
المعنى يعني أن الأصل لو فرض صدقه لزم من صدقه  
صدق العكس لأن تجرب صدقها في الواقع فـ  $\neg\neg A \equiv A$  يعني أن الأصل  
موجبة كان العكس موجبة وإن كان سالبة كان سالبة  
إنما يعني العكس جزئية يعني أن الموجبة سواء كلياً ينحو كل السان  
حيوان أو جزئية ينحو بعض الحيوان السان إنما تفسر العكس  
الموجبة إلى الجزئية لا إلى الموجبة الكلية إنما صدـ  $\neg\neg A \equiv A$  يعني

لغاية ينعكسان الجنسية مطلقة مقيدة باللاد او اما انعكساها الى الجنسية المطلقة فلا تكتما صدق لغاية صدق العامتان وقد مرتان كلما صدق العامتان صدق في عكسها الجنسية المطلقة واما اللاد او اما في اى صدق لصدق نقيضه وتضم هذه النقيضين الى الجزء الاقل من الاصل ينبع نتائجه وتضم النقيض الى الجزء الثاني من الاصل فينبع ما ينبع في تلك النتائج مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدرايم كل كاتب متحركة الاصابع مادام كاتبا لادا ايها صدق في العكس بعض متحركة الاصابع كاتب بالفعل هي هومتحركة الاصابع لادا ايها اما صدق الجزء الاقل فقد ظهر متسابق واما صدق الجزء الثاني اي اللاد او معناه ليس بعض متحركة الاصابع كاتبا بالفعل فلما لم يصدق لصدق مطلقة عامة نقيضه وهو قوله كل متحركة الاصابع كاتب دليلا فتنه مع لجزء الاول من الاصل ونقول كل كل متحركة الاصابع كاتب دليلا وكل كاتب متحركة الاصابع مادام كاتبا ينبع كل متحركة الاصابع و متحركة الاصابع دليلا ثم تفهم الى الثاني من الاصل ونقول كل متحركة الاصابع

او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء جيوا كان انسانا او لا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا كان جيوا اي واما بحسب الوجهة ان ما ذكرناه هو بيان انفكاك القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الوجهة ان ما ذكرناه الدائمتان اي الضرورة والذئمة وكذا مثلا كل ما صدق قوله بالضرورة او دليما كل انسان جيوا صدق قوله بعض انسان بالفعل حين هو جيوله والاف يصدق نقيضه وهو دليما الاشي من الحيوان بانسان مادام حيوا ن فهو مع الاصل ينبع لاشيء من انسان بانسان بالضرورة او دليما والعمامتان اي المشرفة العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالدرايم كل كاتب متحركة الاصابع مادام كاتبا صدق بعض متحركة الاصابع كاتب بالفعل حين هومتحركة الاصابع والا يصدق نقيضه وهو دليما الاشي من متحركة الاصابع بـ كاتب مادام متحركة الاصابع وهو مع الاصل ينبع قوله بالضرورة او بالدرايم لاشيء من الكاتب بـ كاتب مادام كاتب هف ولغاية صدق العامتان اي المشرفة الخاصة والعرفية

ح صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل  
مخصوص في الفرض صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالأمكان  
ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار  
بالإمكان فالمهم اختصار مذهب الشيخ اذ هو المتباادر  
في التعرفي واللغة حكم ياتيه لا عكس بالمعنىين  
وينعكس الذايئتان دائنة اى الفروقية المطلقة والذائية  
المطلقة ينعكس دائنة مطلقة مثلا اذا صدق لاشيء من  
الحجر لامان دليلا بحج بالفروقية او بالدراوم صدق لاشيء  
من الحجر لامان داما والافبعض للحجر لامان بالفعل وهو مع  
الأصل ينفع بعض الحجر ليس بحج دليلا هف والعامتان  
عرفية عامة اى الشروطية العامة والعرفية العامة ينعكسا  
عرفية عامة مثلا اذا صدق بالفروقية او بالدراوم لاشيء  
من الكاتب بسكون الأصياغ مادام كاتبا صدق بالدراوم  
لاشيء من سكون الأصياغ بكتاب مادام سكون الأصياغ والا  
في صدق تقديره وهو قوله بعض سكون الأصياغ كاتب  
حبيبي هو كاتب سكون الأصياغ وهو مع الأصل ينفع بعض  
سكون الأصياغ لبيبي بسكون الأصياغ حبيبي هو سكون الأصياغ

كتاب دائماؤه سين الكاتب ينجز العصايم بالفعل ينفع لاشيء  
من خرى الأصياغ ينجز الأصياغ وهذا ينافي النتيجة السابقة  
فلزم من صدق تقدير اللادراوم العكس اجتماع التناقضين  
فيكون باطلا فيكون اللادراوم حقا وهو المطلقا والمطلقا  
العامة مطلقا عامة اى هذا القضايا، للعكس ينعكس كل واحد  
منها الى مطلقا عامة فيقال لو صدق كل ما يحد الجهات  
للسن يصدق بعض بالفعل والالتصدق تقديره  
وهو لاشيء من دائنة وهو مع الأصل ينفع لاشيء من  
هف ولا عكس للمكتفين اعلم ان صدق وصف الموضع  
على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالأمكان عند الفارابي  
 وبالفعل عند الشيخ فعني كل ما يمكن على رأي الفارابي  
وبالفعل عند الشيخ هنون كل ما صدق عليه صدق  
بالإمكان العكس ح و هو ان بعض ما صدق عليه بالإمكان  
صدق عليه ح بالأمكان وعلى رأي الشيخ معنى كل بالإمكان  
هو ان كل ما صدق عليه بالفعل صدق عليه بالمكان  
و يجده عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق  
بالفعل صدق عليه بالمكان ولا شئ من صدق الأصل

للينج مع

الموجيتيين ينعكسان إلى الجنسية الادامية مع آن  
لجزء الثاني منها وهو المطلقة العامة السالبة لا يعكسها  
فتدبر قوله ينتهي أملح فهذا ملحوظ آن يكون ناس شيئا  
عن الأصل وعن تقدير المعكس أو عن هيئة تالي فيها  
لجزء الأول معرض الصدق والثالث هو الشك الأول  
العلوم صحته وانتاجه فتعين الثاني فيكون التقدير  
فيكون بالعكس حقا ولا يعكس للبواقي آن السوال بالباء  
وهي تشعي الوقية المطلقة والمنشأة المطلقة والمطلقة العامة  
والمكتبة العامة من البساطة والوقتية والوجوديات المكتبة  
الخاصة من المركبات بالنقض آن بدليل التخلف  
في مادة بمعنى أن يصدق الأصل في مادة بدون المعكس  
فيعلم بذلك أن المعكس غير لازم لهن الأصل وبيان التخلف  
في تلك القضايا أن أخصها وهي الوقية قد يصدق بدون  
المعكس فإنه يصدق بعض المخسفة ليس ينفي بالأمكان  
العام لصدق تقدير وهو كل مخسفة قدر بالضرورة فإذا  
تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الأخص تحقق ذلك  
إذا المعكس لازم للقضية فلو ان المعكس الأعم كان العكس لازم

هف وللخاصتان عرقية آن أي عرقية عامة سائلة كلية  
مقندة بالادوام في البعض وهو اشاره الى مطلقة عامة  
موجية جزئية فنقول اذا صدق لاشيء من الكاتب  
ساكن الاصناف مادام كاتبا لادا يها صدق لاشيء من  
الساكن بكتاب مادام ساكننا لادا يها في البعض آن  
بعض الساكن كاتبا بالفعل آن الجزء الأول فقد متريانية  
وآن الجزء الثاني فلما لم يصدق لصدق تقديره وهو لاشيء  
من الساكن بكتاب دايما وهذا ملحوظ آن الأصل  
وهو لاشيء من الساكن بكتاب دايما وهذا ملحوظ آن الادوام  
الأصل وهو اي كل كاتب ساكن بالفعل ينتهي لاشيء من  
الكاتب بكتاب دايما وآن لم يلزم الادوام في المثل  
لما تذكر في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل  
لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكتاب دايما كالآخر  
المصر السر في ذلك أن لادوام السالبة موجية وهي لا ينعكس  
الأجزئية وفيه تأكيد وليس انعكاس المجموع الى المجموع  
منوطا بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك  
ملاحظة انعكاس الموجيات الموجية على ما اصر فالخاصتين

في التعریف الثاني لذکر و سابقاً فجیث لم یجناله في هن  
التفریع علم اعتباره همینا ایضاً ثم انة بین احکام عکس  
النفیض على طریق الغلما، او فیه غیره الطالب المکال و ن  
ما اوردہ المتأخرین اذا فصیل القول فی لاسعه  
همینا ای عکس النفیض فی المستوى کتفشها والجوانیة  
لاینبعکس اصلاً کذلک الموجبة الكلیة فی عکس النفیض  
یبعکس کتفشها والجوانیة لاینبعکس اصلاً لصدق قولنا  
بعض الحیوان لاینسان و کذب بعض الحیوان لاینسان  
وکذلک بحسب للجهة المتبع من الموجهات اعنی الوقیعیة  
والموجودیتیہ والمکتسبیہ والمطلقة لاینبعکس عکس  
على ما سبق لفصیلہ فی الشواهد فی العکس المستوى  
وبالعکس ای حکم الشواهد همینا حکم الموجبات فی المستوى  
فکان الموجبة فی المستوى لاینبعکس الاجزئیة کذلک  
الستالیة همینا لاینبعکس الاجزئیة اذ چهور ان یکون  
نفیض المحول فی الستالیة اعم من الموضع ولا سلب نفیض  
الاخص من عین الاعم کیتاً مثلاً بعض لاشی ملائکاً  
الحیوان ولا یصح لامن الحیوان بداینسان لصدق

الاعم والاعم لازم للأ شخص ولا لازم لازم لازم فيكون  
العكس لازم للأ شخص أيضا وقد هنا عدم الفكاك  
هذا وإنما اخترنا في العكس الجزئية لأنها اعم من الكلية  
والمكتبة العامة لأنها اعم من ساير الموجهات وإذا لم يجد  
الاعم لم يصدق الأ شخص بطريق الأولي يختلف العكس  
بتبدل النقضي الطرفي اي جعل نقض جزء الأولي  
من الأصل جزء ثانيا من العكس نقض الجزء الثاني او لامع  
بقاء الصدق والكذب اي أن كان الأصل صادقا كان العكس  
صادقا و مع بقاء الكيف اي أن الأصل صادقا كان العكس  
صادقا و مع بقاء الكيف اي أن كان الأصل موجبا  
كان العكس موجبا و أن كان سالبا مثلا قولنا كل  
يتعكس النقض لكي قولنا كلما ليس ليس هذا طريقة  
القدرة واما المتأخر وون فقالوا عكس النقض هو وجبي  
الجزء الثاني او لا وعيين الجزء الأول ثانيا بخلافه الكيف اي  
أن كان الأصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر  
بقاء الصدق كاملا فقولنا كل فالمقص لم يصح بقوله  
وعين الأول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق

بعض العيابن بلا انسان كالفرس وكذلك بحسب الجهة  
الدائمنان والعاميان يعكس جنسية مطلقة وللغايات  
جنسية مطلقة لذاته والوقتيةان والوجوديان المطلقة  
العامة مطلقة عامة ولا عكس للمكتبيين على قياس المخوا  
في المستوى . والبيان يعني كما ان المطلب المذكور في العكس  
المستوى كان ثبت بالخلاف فكذا همها . والنقض النفي  
اي مادة التخلف همها اي مادة التخلف فربما انها  
لخواصتين الى اما بيان انعكاس الخواصتين من السالبة  
الجنسية في العكس المستوى اي العرقية الخاصة فهو  
ان يقال متى صدق بعض ليس لادا ياما اي بعض  
بالفعل صدق بعض ليس مادام لادا ياما  
اي بعض بالفعل وذلك بدلالة افتراض وهو انفرض  
ذات الموضوع اعني بعض . فرب يحكم لادام الاصل  
و بالفعل صدق العنوان على الذات بالفعل على ملها  
التحقق فصدق بالفعل وهو لادام العكس ثم نعمت  
وليس مادام والالكان في بعض اوقات كونه ليس فيكون ليس  
في بعض اوقات كونه كما مر و قد كان حكم الاصل انه  
مادام هف فصدق ان بعض ما ليس وهو ليس  
مادام ليس وهو لجزء الاول منه العكس فثبت العكس  
بلا جزئية فتأمل القياس فول اي من كتب فطهوع

في ذات ثبت كل في ذات آخر في الجملة وقد كان الحكم الاصل  
انه ليس مادام هف فصدق ان بعض اعني دليل مادام  
وهو لجزء الاول من العكس فثبت العكس بخلافية  
فافهم واما بيا لا انعكاس الخواصتين من الموجبة للجنسية في  
عكس النفي في العرقية الخاصة فهو ان يقال اعا صدق  
بعض مادام لادا ياما اي بعض ليس بالفعل صدق  
بعض ما ليس ليس مادام ليس لادا ياما اي ليس  
بعض ما ليس ليس بالفعل وذلك بالافتراض وهو  
يعرض دان الموضوع اعني بعض . فد بالفعل على ملها  
الشيخ وهو التحقق ليس بالفعل حكم لادام الاصل فصدق  
بعض ما ليس بالفعل وهو ملزوم لادام العكس لكن  
الاثبات يلزم بـ نفي التقويم نقول وليس مادام ليس  
والالكان في بعض اوقات كونه ليس فيكون ليس  
في بعض اوقات كونه كما مر وقد كان حكم الاصل انه  
مادام هف فصدق ان بعض ما ليس وهو ليس  
مادام ليس وهو لجزء الاول منه العكس فثبت العكس  
بخلافية فتأمل القياس فول اي من كتب فطهوع

وبدونها ليس من اقسام الموصى بالذات فاعرف ذلك <sup>الله</sup>  
والآخر اللازم من القياس ليس بنتيجة ومطلوباً فان كان  
القول الآخر هو النتيجة والمواد بما وردت طرفاً المحکوم عليه  
وبه والمواد بعده الترتيب الواقع لا طرفيه سوا متحقق  
في ضمن الایجاب او السلب فانه قد يكون المذکور <sup>ستثنى</sup> <sup>الآخر</sup>  
نفيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً  
لكنه ليس بحيوان ينبع ان هذا ليس بانسان والمذکور  
في القياس هذا انسان وقد يكون المذکور نفيه عن النتيجة  
كقولنا في المثال المذکور لكنه انسان ينبع ان هو احيوان  
فاستثنائي الاشتمال على كلتا الاستثناء اعني لكنه  
والاى وان لم يكن القول الآخر مذكور في القياس يافته  
وهيئته وذلك بان يكون مذكوراً بما وردت له هيئته اذ  
لا يعقل وجود الهيئة بابدون المادة وكذا الاعقول  
قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصيغة  
ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله بما وردت له كان اولى  
فاقتضى الاقتضان جزء والمطلب فيه وهي الاصرع والابكي  
والاوسيط وقوله حلى على القياس الاقتضاني ينقسم الى حلى شرطى

من المؤلف اذ قد اعتبر في المألف المناسبة هي جزئية لادمه  
من الالقى صوح بذلك المحقق في حامشية الكشاف  
وح ذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر لخاتم بعده  
العام وهو متعارف في التعرفيات وفي اعتبار التأليف  
بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزو المتصور في المقال القو  
ليشمل المركبات الثالثة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من  
قضايا خروج ما ليس كذلك كالمركبات الغير الثالثة الفضفية  
الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس فقيضها اما البسيطة  
فقط واما المركبة فلاده المتباادر من اطلاق القضايا الصريحة  
والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك اولان المتباادر من  
القضايا ما يعنى عرفيهم قضايا متعددة يليوجه خرج  
الاستقراء والتشليل اذ لا يلزم منهانما رغم بحصصها  
الظن لذاته خروج ما يلزم منه قوله الآخر بواسطه مقدمة  
خارجية كقياس المساوات خواصها وذوق مساواج يانه  
يلزم من ذلك ان الالق مساواج لكنه لا لذاته بل بوا  
مقدمة خارجية من ان مساوى المساوى مساواه  
وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياس

اعنى الكبى فالرابع لكونه غابة البعد عن الأول  
وقوله وفعليتها يتعدى الحكم من الأوسط الى الأصغر  
وذلك لأن الحكم في الكبى يجدها كان او سلبا اما هو  
على ما ثبت له الأوسط بالفعل لم يلزم تقدى الحكم من الأوسط  
إلى الأصغر مع كلية الكبى ليلزم اندرج الأصغر في  
ال الأوسط فيلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأصغر وذلك  
لأن الأوسط محول هنا على الأصغر ويجهز ان يكون المد  
اعم من الموضوع لوحكم على في الكبى على بعض الأوسط و  
لا يعقل ان يكون الأصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم  
من الحكم على ذلك البعض الحكم على الأصغر كما شاهدنا قوله  
كل انسان حيوان وبعضا الحيوان فرس ليتيم الموجبات  
الكلية والجزئية واللام فيه للفاية اي اثر هذه الشروط  
ان يتحقق الصغرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبى  
الموجبة الكلية الموجبات في الأقل يكون النتيجة موجبة  
كلية وفي الثاني موجبة جزئية وان يتحقق الصغرى يان  
الموجبات مع السالبة الكلية الكبى السالبة الكلية  
والجزئية على ماسبق وامثلة الكل وأصلحة الموجبات

لأنه ان كان مركبا من الجيلات الصفرة فحمل تحوال العالم المتغير  
وكل متغير حادث فالعلم حادث والافسر طرفة شوأة تدرك  
من التصريحات الصفرة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود وكلما كان النهار موجودا فالعلم مبين وكلما كان  
الشمس طالعة فالعلم مبين او تزكي من الجملة والطريقة  
نحو كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا وكل هوان فكلما كان  
هذا الشئ انسانا كان جيلا او المص قدم البحث عن الافتراض  
للحالة لكون البسط من الشرطى من الجملة اي من الافتراض  
اصغر لكون الموضوع في الغالب اخص من الم gio واقل  
افرادا منه فن يكون الم gio اكبر او اقرب افرادا او متكررا او وسط  
لتوسيط من الطرفين اما فيه اي المفتوحة التي فهمها الاصغر  
ويذكر الضمير نظرا الى لفظ الموصول الصغرى لأشتماله  
على الأصغر الكبى اي وما فيه الا كبر الكبى لأشتماله  
على الاصغر ف قوله الشكل الأول سببي اقول لأن انتاج بيرلي  
وان انتاج الباقي فظري ويجمع اليه فن يكون اسبق واقدم  
في العلم فالثاني لأشتماله مع الأقل في اشرف المقدمة  
اعنى الصغرى والثالث لأشتماله مع الأقل في احقر المقدمة

وكلية الكبري اي ليشرط في الشكل الثاني بحسب الم  
كلية الكبري او عند جهتها يحصل الاختلاف بقولنا كل  
الستان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الاعياد ولو قلنا  
ولبعض الستاهل ليس بناطق كان الحق كذلك مع  
دوام الصغرى اي ليشرط في هذا الشكل بحسب لجهته امر  
اى الاقل احد الامرين ان يصدق الدوام على الصغرى اي يكون  
دائمه او ضروريه واما ان يكون الكبري من القضايا  
النسب اي ينبعكس سالبها من التسع التي لا ينبعكس سوالها  
والثانية ايضا احد الامرين وهو ان المكنته لا يشتمل في  
هذا الشكل الا مع الضروري سواء كانت الضروريه صغرى  
او كبرى او مع كبرى مشروطة غاية او مشروطة خاصة  
وحاصله ان المكنته ان كانت صغرى كانت الكبري ضروريه  
او مشروطة عامة او خاصة وان كانت المكنته كبرى كانت  
الصغرى ضروريه لاغير ودليل الشرطين المطلوب لهما المزم  
الاختلاف التفصيل لا يناسب هذا المختص بفتح الكلمتين  
الضروريه المترتبه في هذا الشكل ايضا اربعة حاصله من ضرور  
الكبري الكلية الموجهه في الصغرمتين الستالبيتين لجريمه الكلية

كلتین ای یفتح الكلیہ والجزئیہ والسابقین ای یفتح  
الكلیہ والجزئیہ بالضرور یتعلق بقوله یفتح المض اشاره الى  
ان انتاج هذ الشکل للحصورات الاربع بعدهی بخلاف انتاج  
سائر الاشكال لنتائجها كما سیجيء تفضیلها وفي الثاني  
اخذنا فیها ای شر و طی هذ الشکل بحسب الکیفیۃ اختلا  
المقدمین والسلب والایجاب و ذلك لامة لوقالت هذ  
الشکل من الموجیتین یحصل الاختلاف وهو ان یکون الصد  
فی نتیجه القیاس الایجاب تارة والسلب تارة اخری فاما  
لوقلتنا كل انسان حیوان وكل ناطق حیوان کان الحق  
الایجاب ولو قلتنا الکری بقولنا كل فرس حیوان کان  
السلب وكذا الحال لوقالت من سالیتین کفولنا الاشی  
من الانسان بمحضه ولا شی من الناطق بمحضه الایجاب  
ولوقلت ولا شی من العرش بمحضه کان الحق السلب والاختلا  
دلیل عدم الانتاج فان النتیجه من القول الآخر الکری  
پینم من المقدمین فلو کان اللازم من المقدمین  
الموجیة لما کان الحق فی بعض الموارد هو السابیة ولو  
کان اللازم منها السابیة لما صدقت فی بعض الموارد الموجیة

الأول والثالث لأن كبريهما سالبة لا تتعكس نفسها وأما  
الأخرين فكثيرهما موجبة كلية لا تتعكس الاصحية  
جزئية لا يصلح لكبريهما الشكل الأول مع ان صغرها ايضا  
سالبة لا صغرى للشكل الأول والثالث ان تعكس الصغرى  
فيصير شكل رابعا ثم تتعكس المترتب يعني يجعل عكس الصغرى  
كبير والكبير صغر فيصير شكل رابعا ثم ينبع من نتيجة شعكس  
إلى النتيجة المطلوبة وذلك إنما يتضمن فيما يكون عكس الصغرى  
كلية لا يصلح لكبريهما الشكل الأول وهذا إنما هو في الفرض  
الثاني فان صغر سالبة كلية تتعكس نفسها وأما الأول  
والثالث فصغرهما موجبة لا تتعكس الاصحية ولما النبع  
وصغره لسالبة جزئية لا تتعكس لو فرض ان عكسها المطلوب  
يكون إلى الاصحية ايضا فتدبر ايجاب الصغرى فعلتها  
لأن الحكم في كبريهما سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو واسط  
بالفعل كما مر فلولم يختد الصغر مع الوسط بالفعل لأن  
لأيجاد الصلاه ويكون صغرى سالبة او يختد لكن لا بالفعل  
ويكون صغرى موجبة ممكنة لم يبعد الحكم من الوسط  
بالفعل إلى الأصغر مع كلية احديهما لأن لو كان المقتضى

وضرب الكبير الكلية السالبة في الصغرىتين الموجبتين  
بالضرب الأول هو المركب من كليةتين والصغرى موجبة  
حو ولا شيء من والضرب الثاني هو المركب من كليةتين  
والصغرى سالبة لا شيء من وكل والنتيجة فيها  
سالبة كلية حوالى من واليهما اشار المدرب قوله النتيجة  
الكليةان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى  
موجبة جزئية وكبير كلية سالبة حوالى بعض ولا شيء من  
والضرب الرابع هو المركب من صغرى جزئية وسالبة  
وكبير كلية موجبة حوالى بعض ليس وكل والنتيجة منها  
سابقه جزئية حوالى بعض ليس واليهما اشار المدرب قوله  
وال المختلفان في الامر ايهما اي كان انهم مختلفان في الكيف  
بناء على ما سبق في الشروط سالبة جزئية ما يختلف يعني  
من انتاج هذه الضرب لما بين النتيجيتين امور الأول  
لخلاف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لأيجاب الصغرى وكبير  
القياس الكليةما كبرى لنتيجة من الشكل الأول ما ينافي الصغرى  
وهذا جاز في الضرب الرابع كلها والثانية عكس الكبير ليزداد  
إلى الشكل الأول المتيجة المطلوبة وذلك إنما يجري في الفرض

اشار بقوله ومع السالبة الكلية اي ينفع الموجبات  
 مع السالبة الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة  
 جزئية كما قال والكلية مع الجزئية اي الموجبة الكلية  
 مع السالبة الجزئية بالخلف يعني بيان انتاج هذه  
 الفروض بهذه النتائج اما بالخلف وهو هنا ان يجد  
 نقىض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى القىاس لا يجعلها  
 صغرى ليتى من الشكل الاول ما ينافى الكبرى وهذا الجرى  
 في الفروض كلها واما بعكس الصغرى ليرجع إلى الشكل  
 الأول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كما في الأول  
 والثاني والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصيير  
 شكل رابعا ثم عكس الترتيب ليغير شكله اولا ينفعه  
 ثم بعكس هذه النتيجة فانه المقصود ذلك حيث يكون  
 الكبرى موجبة ليتحقق عكسه صغرى التكلل الأول ويكون  
 الصغرى كلية ليتحقق الكبرى له كما في الضرب الأول والثاني  
 لا يغير وفي الرابع شرط انتاج الشكل الرابع بحسب  
 والكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمةتين مع كلية  
 الصغرى واما اختلاف المقدمةتين فالكيف مع كلية

جزئتين لجاز ان يكون البعض من الاوسع المحكم عليه  
 بالاكبر فلا يلزم تقدمة الحكم الامر الى الاصغر الموجبات  
 الفروض المنتجة في هذا الشكل بحسب الشريط المذكور  
 ستة حاصلة من عدم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات  
 الأربع وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريات  
 الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الفروض كلها مشتركة  
 في انتها لايتحقق الاجزئية لكن ثلاثة منها ينفع الایجاب وثلاثة  
 ينفع السلب واما النتيجة للایجاب فاولها المركبة من جملتين  
 كليتين خولا كل فبعض ثالثهما المركبة  
 من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والهذا ينشأ  
 المصطلح بقوله لينفع الموجبات اي صغرى مع الموجبة الكلية  
 اي كبرى وهذه اشار المقصود الى الثالث عكس الثاني  
 اعني المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى  
 واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس  
 الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول فما مثل  
 واما المنتجة للسلب فاولها المركب من موجبة كلية و  
 سالبة كلية الثاني من موجبة جزئية وسالبة كلية الى

حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرياء الرابع  
والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرياء السابعة الكلية وضم  
الصغرى السابعين الكلية والجزئية مع الكبرياء الموجبة  
الكلية وضم كلتاها إلى الصغرى السابعة الكلية مع الكبرياء الموجبة  
الجزئية فالاولان من هذه الفروع وهما المؤلف من  
موجتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية صغرى وحيث  
جزئية كبرى ينبعان موجبة جزئية والباقي المشتملة على السبب  
ينبع سابعة جزئية في جميعها إلا في صورب واحد وهو المركب  
من صغرى سابعة كليتين وكبرياء موجبة كلية فانه ينبع سابعة  
كليتين وفي عبارة المصدا مع توهماً إلى ما سوي الأولين  
من هذه الفروع ينبع استنبت الجزئي وليس كذلك كما عرفت  
ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان أولى والتفصيل  
هذا أن صورب هذا الشكل ثانية الأولى من موجتي  
كليتين الثانية من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية  
كبرياء ينبعان موجبة جزئية الثالث من صغرى سابعة  
كليتين وكبرياء موجبة كلية ينبع سابعة كلية الرابع عكس ذلك  
الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرياء سابعة السادس

أحديهما وذلك لأنه لولا أحد هما لزم أما كون المقددين  
سابعين أو موجتين مع كون الصغرى جزئية أو  
جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثيحصل  
الاختلاف وهو دليل القسم أماناً على الأول فلان الحق  
في قولنا لاشئ من المجرى بسان ولا شيء من الناطق بمحجر  
هو إلا إيجاب ولو قلنا ولا شيء من الفرض بمحجر كان الحق  
السلب وأماناً على الثاني فلان إذا قلنا بعض الحيوان  
السان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب ولو قلنا  
وكل فرض حيوان كان الحق السلب وأماناً على الثالث فللة  
الحق في قولنا بعض الحيوان السان وبعض الحيوان ليس بمحجر  
هو إلا إيجاب ولو قلنا وبعض المجرى ليس بمحيوان كان الحق  
السلب ثم أن المصدا يعرض لبيان شرط الرابع بحسبية  
لفلة الأعتداد بهذ الشكل لحال بعد عن الطبع ولم  
يعرض أبداً النتائج الأختلافات الحاصلة من الموجة  
في شيء من الأشكال الأربع لطول الكلام فيها وتفصيرها  
موكول إلى مطولات الفن لينبع الصورب النتائج  
في هذا الشكل بحسب أحد الشرطين السابعين ثانية

والكبير كليته والصغرى قابله لا انعكاس كافى الثالث الرابع  
والخامس والسادس أى انعكست السالبة للجزئية  
لا غير بعكس الكبى ولا يجرى الا حيث يكون الصغرى  
موجبة والكبى قابله لا انعكاس ويكون الصغرى أو عكس  
الكبى كليته وهذا الآخر لأن للأولين في هذا الشكل فتدبر  
ذلك كافى الأول والثاني والرابع والخامس والسادس  
ان انعكست السالبة للجزئين دون الباقي وضابطه شرط  
اى الامر الذى اذا راعيته ففقط اى اقتراضى حلى كان منتجها  
ومشتملا على الشرط السابقة جزما اى البدايى لابد  
انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع لخلواما  
من عموم موصوعية الاوسط اى قضية كليته موضعها  
الاوست ككبى في الشكل الاول <sup>والى المقدمتين</sup> فى الشكل  
الثالث كالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع  
والرابع والخامس من الشكل الرابع مع ملحوظة اى  
ما يحمل الاوسط اى جابا بالفعل كافى صغرى الشكل الثالث  
وكان فى صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والرابع من  
الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط الفعلية

من سالبة جزئية صغرى ووجهه كليه كافى السابع من موجبه  
كليته صغرى وسالبة جزئية كبى والثامن سالبة كليته  
كبى صغرى ووجهه جزئية كبى وهذه الاصناف للنسبة  
يتبين سالبة جزئية فالحفظ هذا التفصيل فافهم لافاع فيما  
سبعيني بخلاف وهو في هذا الشكل بوجهه يقتضى  
النتيجة ونضم الى احدى المقدمتين ليتبين ما ينعكس الى  
ينافى المقدمة الأخرى وذلك اى ما يجرى في الضرب الاول  
والثاني والثالث والرابع والخامس دون الباقي  
وقال المحقق انه في السادس وهو سهو او بعكس النتيجة  
وذلك اى ما يجرى حيث يكون الكبى موجبة والصغرى  
كليته والنتيجة مع ذلك قابله لا انعكاس كافى الاول  
والثاني والثالث والثامن اى ان انعكست السالبة  
الجزئية كما اذا كانت احدى المقدمتين دون الباقي  
المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول ولا يجرى الى حيث  
يكون الصغرى موجبة والكبى سالبة كليته لينعكس  
الى المكلية كافى الرابع والخامس لا غير او بالعكس ولا  
يجرى الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف

الصغرى في هذه الضرب <sup>ا</sup> او حمل على البارى مع حمل  
الأوسط على البارى اي جبابا فان السلب سلب للحمل ولما  
لما حمل هو الاجباب وذلك كافى كبرى الضرب الأول والثانية  
والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضربان الأقلان  
قد اندر جبابا تحت كل اثنى الردبي الثاني فهو اقصى على سبيل  
منع الخلق للأول وهم هنا الاشارة الى شرط انتاج  
جميع ضروب الشكل الأول والثالث وستة ضروب من  
الشكل الرابع فاحفظه واعلم انه لم يقل البارى او مع  
البارى حتى يكون احصى لأن الملافات ليشمل القص  
والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل  
الأول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة متجها  
ويلزم ان تكون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث  
من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمة  
منجا وقد اشتبه ذلك على بعض المحوال فاعرفه واما  
من علوم موضوعة البارى هذا هو الآخر الثاني هو الآخرين  
الذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس من احد هما حمل  
كلية كبرى يكون البارى موضوعا فيها مع اختلاف المقدمة

في الكيف وذلك كافى جميع ضروب الشكل الثاني وكافى  
الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع  
فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كل الأمرين  
ولهم ما احملنا الترديد الأول على منع لخلق فقد اشير  
إلى جميع شرطيات الشكل الأقل والثالث كافيا وجهمة  
إلى شرطيات الشكل الثاني كافيا وكيفا بقيت شرطيات الثاني  
بحسب الجهمة اشار إليها بقوله مع منافاته <sup>ج</sup> مع منافاته  
يعنى انه القياس المنتج الشتمل على الأمر الثاني اعني عموم تبادل <sup>ج</sup>  
البارى مع الاختلاف في الكيف اذا كان الأوسط منسوبيا عن  
البارى حتى يكون احصى لأن الملافات ليشمل القص  
ومحولا في كلتا مقدمتيه كافى الشكل الثاني <sup>ج</sup> لا بد في انتاج  
من شرط الثالث وهو منافاته ستة وصفا الأوسط المحو  
إلى وصف البارى الموضوع في البارى بالنسبة وصف الأوسط  
المحوال كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعني لا بد  
ان يكون النسبتان المذكورة تابعات كييفيتين بحيث يمتنع لجماع  
هاتين النسبتين في الصدق لواحد طرفا هما فرضها وهذا المتناف  
دائرية وجودا وعدما مع علم من شرطى الشكل الثاني بحسب  
فيتحققها لتحقق الاتجاه وبانتقامها يعني اقا اتهاد دائرة

مع الشطرين وجوده اي كلما وجد الشيطان المذكوران  
نه تحقق المآفاث المذكورة فلما اذا كانت الصغرى  
 مما يصدق عليه الدوام والكبرى اي قضيتها كانت من  
 الموجهات ماعدا المكتنن فان لها حكم على <sup>الله</sup> سيفه فلا شر  
 انه يجع <sup>يكون</sup> نسبة وصف الأوسط الى ذات الصغرى وام  
 الزيجاب مثلها ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الأوسط  
 الى ذات الصغرى وام الزيجاب مثلها ولا اقل من ان يكون  
 نسبة وصف الأوسط الى وصف ال الكبير بفعالية السلب وصف  
 ان المطلقة العامة اعم تلاه الكبريات والمطلقة بول على  
 سلب الارسط عن ذات ال الكبير بالفعل وادا كان مسلوبا  
 عن ذات ال الكبير بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل  
 فظعا ولا خفاء في المآفاث هي دوام الزيجاب وفعالية السلب  
 وادا تتحقق المآفاث من شيء وهي الاعم لرم المآفاث  
 بينه وهي الاخص بالضرورة فلما اذا كانت الكبرى مما ينعكس  
 سالبها والصغرى اي قضيتها كانت بسوى المكتنن لما اقر انه  
 يجع <sup>يكون</sup> نسبة وصف الارسط الى ذات الصغرى بفعالية  
 السلب اذا اخضن منها وكذا اذا كانت الصغرى مكتنن

والكبرى ضرورة او مشروطة اذ <sup>ن</sup> يكون نسبة وصف  
 الارسط الى وصف ال الكبير بضرورة السلب اما في الكبرى  
 المشروطة فقط واما في الضرورة فلان <sup>لهم</sup> المتحقق اذا كان  
 ضرورة للذات ما دامت موجودة كان ضرورة  
 لوضعها المعنوا في لان الذات لازم للوصف والمحول لازم  
 للذات وللارزم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى مكتنن  
 والصغرى ضرورة بشرط ما مرت واما <sup>لها</sup> دائرة مع العرين  
 عدما اي كلما انتفاح دوام الشطرين المذكورين لم يتحقق المآفاث  
 المذكورة فلا تتحقق الميكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام  
 ولا الكبرى مما ينعكس سالبها لم يكن في الصغريات اخض  
 من المشروطة لخاصتها ولا في الكبريات اخض من الفنية  
 ولا مآفاث بين ضرورة الزيجاب مثلها بحسب الوصف  
 لا دايما وهي ضرورة السلب في وقت معين لا دايما  
 لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف المعنوا وادا تتحقق  
 المآفاث بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منها ضرورة  
 وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورة ولا مشروطة حين كان  
 الصغرى مكتنن كان اخص الكبريات الدائمة او المعرفية لخاصتها

والوقتية ولا منافات بين امكان الاعجاب ودوارم السلب  
مادام الذات ولا ينبع وبين لا دوارم السلب بحسب الوصف  
لادايها ولا ينبع وبين ضرورة السلب في وقت معين  
لادايها وكذلك اذا لم يكن القناع ضرورة على تقدير كون  
الكبير ممكنته كان احصى الضروريات المشروطة لخاصته  
والدائمة ولا منافات بين امكان الاعجاب وبين ضرورة  
السلب بحسب الوصف لادايها ولا ينبع وبين دوارم السلب  
مادام الذات وبحقيق هذا البحث على هذا الوجهية حماقة  
بعون الله الحليل والله يهدى من يشاء الى سوا السبيل  
وهو حسن ونعم الوكيل من متصفاتي كقولنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالماء موجود وكلما كانت الليل موجود  
فالعلم من ضئي ينبع كلما كانت الشمس طالعة فالنهار مضي  
او منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجاً واما ان يكون  
فرداً اما ان يكون الزوج زوج الزوج او زوج الفرق  
ينبع اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرق  
او يكون فرداً او حملة ومتصلة نحو هذا انسان وكلما  
كان الشئ انساناً كان حيواناً ينبع هذا حيوان او حملة

ومنفصلة نحو هذا عدد دايها اما ان يكون العدد زوجاً  
او يكون فرداً افهم ما ان يكون زوجاً او فرداً او متصلة  
ومنفصلة نحو كلما كان هذا الثالثة فهو عدد دايها اما ان  
يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينبع كلما هذا الثالثة فاما  
ان يكون زوجاً او فرداً او ينبع يعني لا بد في تلك الاقسام  
من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو حذر الاوسط  
فاما ان يكون حكم علية في كل المقدمتين او محكم به  
فيها او محكم به في الصغرى ومحكم عليه في الكبى او العكس  
فالاول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هم  
والرابع هو الرابع وفي تفضيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام  
الخمسة بحسب الشريط والغروب فالمتباين طول الاليلق  
بالختارات فيطلب من صنف لان المتأخرين الاستثنائي  
القياس الاستثنائي وهو الذي يكون التباين مذكورة فيه بما ذكره  
وهيئه ابداً يترب من مقومة شرطية ومقومة حملية  
ليستفي فيها عين احد جزئي الشرطية او نقية منه لينبع عين  
الآخر او نقية منه فاحتمالات المتباينة في انتاج كل استثنائ  
اربعة وضع كل ورفع كل لكن المنتج منها في كل قسم شئ

وتفصيله مما افاده من ان الشرطية ان كانت متصلاً بفتح  
منه احقلان وضع المقدم يفتح وبالتالي الاستدلال يتحقق  
الملزم تحقق اللازم انتفاء الملزم واما وضع الناتي  
فلا يفتح وضع المقدم ولا رفع المقدم يفتح رفع الناتي لجواب  
كون اللازم اعم فلا يلزم من تتحققه تتحقق الملزم ولا  
من انتفاء الملزم انتفاء وقد عدل من هذا ان المراد  
بالمتصلا في هذا الباب للزومية واعلم ايضًا ان المراد بالمقابل  
ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فابفتح  
يفتح من وضع كل جزء رفع الآخر الامتناع اجتماعهما  
ولابفتح من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلق  
بينما و ما فتح الخلق بالعكس و اما الحقيقة فما استدللت  
عین منع الجمع والخلق معاً يفتح في الصورة الأربع الناتج  
الاربع وضع المقدم ورفع الناتي ان كان هذا انساناً  
كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان  
فليس بانسان و الحقيقة لقولنا اما ان يكون هذا  
العدد زوجاً او زوجاً لكنه فرد لكنه زوج وليس بفرد لكنه  
فرد قليس بزوج لكنه فرد فهو زوج لكنه زوج فهو فرد

كما فتحت الجمع خواصاً هذا شجراً و حجر لكنه شجر فليس بحجر  
ل لكنه حجر فليس بشجر كما فتحت الخلوخ خوهذا اما لا شجر ولا حجر  
ل لكنه ليس بـ شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فـ لا شجر  
و قد يخصهم اعلم انه قد يستدل على ثبات المدعى بـ امامه  
لـ اولاده لـ صدقـهـ لـ فـ قـيـهـ لـ اـسـتـحـالـةـ اـرـتـقـاعـ التـقـيـضـيـنـ لـ اـنـ  
ـ فـ قـيـضـهـ غـيـرـ وـاقـعـ فـيـكـوـنـ هـوـ وـاقـعـ كـامـرـةـ غـيـرـ مـرـقـةـ كـوـمـيـاـ  
ـ العـكـوسـ وـالـأـقـيـسـةـ وـهـذـاـقـسـمـ مـنـاـسـتـدـلـالـ بـيـسـتـيـ  
ـ بـالـخـلـفـ اـمـاـ بـاـمـةـ يـنـجـرـ اـلـخـلـفـ اـلـحـ اـلـعـ اـلـقـ عـلـىـ قـعـدـيـرـ فـقـيـضـهـ المـطـ  
ـ اوـ لـأـنـهـ يـتـقـلـمـهـ اـلـمـصـرـمـ اـلـخـلـفـ اوـ مـنـ وـرـائـهـ الـذـىـ  
ـ هـوـ فـقـيـضـهـ وـهـذـاـلـيـسـ هـيـاـسـاـيـلـ يـخـلـلـ اـلـقـيـاسـيـنـ اـحـمـاـ  
ـ اـقـتـرـانـيـ شـرـطـيـ وـالـآـخـرـاـسـتـقـنـاـتـيـ مـتـصـلـلـ بـيـسـتـثـيـ فـيـقـيـضـهـ  
ـ التـالـيـ هـذـاـلـ اوـ لـمـ يـقـبـلـ المـطـ لـثـبـتـ فـقـيـضـهـ وـكـاـثـثـتـ فـقـيـضـهـ  
ـ فـ يـنـتـجـ لـوـمـ يـثـبـتـ المـطـ لـثـبـتـ المـطـ فـحـ لـكـنـ اـمـلـ لـيـسـ ثـبـاتـ  
ـ فـيـلـزـمـ شـبـوتـ المـطـ الـكـوـنـ فـقـيـضـهـ المـقـدـمـ فـيـقـرـيـانـ الشـرـطـيـةـ  
ـ يـعـنـيـ قـوـلـنـاـ كـمـاـ ثـبـتـ فـقـيـضـهـ ثـبـتـ فـحـ اـلـدـلـيـلـ فـنـكـرـ الـقـيـاسـ  
ـ كـذـاـقـالـ المـصـ فـيـ هـمـ شـرـحـ الـأـصـوـلـ وـ وـرـجـعـهـ اـلـسـتـقـنـاـتـهـ  
ـ وـ اـقـتـرـانـاـ لـيـصـفـنـاـ اـنـ هـذـاـقـدـمـ هـمـاـ لـاـبـدـ مـنـدـ فـ كـلـقـيـاسـ

خلف وقد يزيد عليه فاهم الاستقراء فنفع للجذريات  
ان المحجة على كل ثلاثة اقسام لان الاستدلال اما من حمل  
الكلية على عقل جزئيات واما من حمل جزئيات على حمل  
كلها واما من احول لجزئيات المدرج تحت كل على حمل الجذريات  
الآخر فالاول هو القباس وقد سبق مفضلا والثانى  
هو الاستقراء الثالث هو التشليل فالاستقراء هو المحجة التي  
يستدل منها من حكم الجذريات على حكم كلها هذه الفتنية بالمحجة  
الذى لا يغبار عليه واما ما استتبطة المقص من الكلام  
القادى ومحجة الاسلام واختاره اعنى تعصى للجذريات  
وتتعمى الايات حكم كل ففيه ساخط فاذ هذ التبع  
ليس معلوما فنعنيها موصلا الى المجرم بقصد برق  
فلا يدرج تحت المحجة وكان الباعث على هذه المساحة  
هو الاشارة الى ان لسميه هذا القسم من المحجة بالاستقراء  
ليس على سبيل الارتجال بل على سبيل النقل وهو شارح  
آخر يحيى الشناء الله تعالى الحليل في تحقيق التشليل  
الابيات حكم كلها اما بطرق التوصيف فيكون اشارة الى  
الملا في الاستقراء لا يكون على جزئياتها كاسعقة واما بطرق

الاضافه والشون في كل ح عوض عن المضاد لغير اى ايات  
حكم كلها اى كل تلك الجذريات وهذا يشمل الحكم الجذري والكلى  
بكلها بحسب الفا الاته في الواقع لا يكون المط بالاستقراء  
بمدعىتين ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما قائم يتحقق فيه الجذريات  
باسه او هو جمع الى القىاس القسم كقولنا كل جيول اما انطق  
او غيره انطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الجيول حتى  
يتحقق كل جيول حتى و هذا القسم يغير التعين واما ان تصر  
يكفي فيه تتبع اكثر الجذريات كقولنا يتحقق فكه الاستغفال المضاع  
لان الاشان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غيره ذلك  
اما صادقنا من افراد ولحيوان وهذا القسم لا يغير الا الفتن  
اذ من الحاينان يكون من الحيوانات التي لم تصادقها ما يتحقق  
فكه الا على عين المضاع كما نسمعه من القساح ولا يتحقق  
الحكم بان النافى لا يغير الا الفتن اما يتحقق اذا كان المط الحكم  
الكلى واما اذا اكتفى بالجزئى فلا شد ان تتبع البعض فيغير  
التعين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه اشان وكله  
يتحقق فطبعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا علم ان صلعيه  
يتحقق فطبعا ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا علم ان صلعيه

موجود في الفرع اعني المشبه فاى الله اذا خلائق العلم بهذه المقدمة  
الثالث ينتقل الى الكون ل الحكم ثانيا في الفرع ثالثا اى وهو المط  
من التبديل ثم مقدمة الاول والثالث ظاهر باب في كل  
تباين الاشكال في الثانية وبيان بطره من مقدمة حضور  
في كسب اصول الفقه واينما ذكر ما هو العبرة من بينها  
وهو طريق الاول الدوران وهو ترتيب الحكم على الـ  
الذى له صلاحية العلية وجود او عدم ما ذكر ترتيب للمرفه  
في المزاعي الاشكال فاى ما دام سكت ادا زال عند الاشكال  
ذلك المرفه قالوا الدوران علامة كون المدار اعني الـصف  
علة لذى ما يرى الحكم الثاني الرديد وبالسر والتفسير اي  
وهو اى يتحقق ولا اوصاف الاصل ويؤذد اى عليه الحكم  
بل هنالك صفة او ملائكة يحيط ثالثا حكم عليه كل كل حتى  
يشعر على وصف واحد يستفاد من ذلك كون هنالك صفة  
علة حرف الماء اما الاعجاز من الغيب او الميعان واللوان  
المخصوص الطعم او الراجه المخصوصة او الاشكال لكن  
الاول ليس لعنة لوجوده في الدين بدون المرفه وكونه  
ما سوى الاشكال للعلة القياس الى القياس

الكتن على التوصيف كا هول الرواية احسن من حيث الدراسة ابسط  
اذ ليس فيه صحة التعریف بالمعنى والتفییل بيان مسئلتك بحسب  
الآخر اخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجری الاصل وفي عبارات المجرى  
شبيه جزئی بجزئی في معنی مشترک بينهما ليثبت في المتشبہ الحكم  
الثابت في المتشبہ به المعمل بذلك المعنی كما يقال التبیین حرام لأن  
للحرام وعلة حرمتة الاستکار وهو موجود في التبیین وفي  
العبارة تسامح فان التفییل هو الحجة التي تقع فيها دلالة البيان  
والتشبیه وقد عرفت التكذبة في التسامح في تعریف الاستفراء  
او نقول هنا لا ونقول هنا لا ان المعنى مطلق على المعنى المقصود  
وهو التشبیه والبيان المذکوراه وعلی الحجة التي تقع فيه ذلك  
المتشبہ والهیان في ذکر تعریف التفییل بالمعنى الاصل وجمع معنی  
المقایسة وهذا كما عرف المص بالتبیین وقس عليه الحال فما سبق  
في الاستفراء هرزا ولكن يتحقق المص عدلا في تعریف الاستفراء التفییل  
المشهور الى المذکور دفعا هرزا تسامح وهذا هو الاكثر على عاص  
والمعده في طریقة الدورای والتدین اعلم ان لا بد في التفییل  
من مقدمة الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعنی المتشبہ به  
الثانية ان علة الحكم في الكدای الثالثة ای ذلک الوصف

و بخاتمة القليل - اجزأوا العلوم كل علم من العلوم المدرو  
لأعرفه من اصول ثلاثة احدهما ما يبحث وفيه حضارات  
والآثار المطلوبه رأى ورجع جمع جميع انجازات العلم اليهابي  
الموضوع و تلك هي الاعراض الذاتية العالى القضايا فيها  
هذا البحث وهي المسائل هي تكون نظرية في الأغلب وقد يكون  
بعضها محتاجة الى بحثة كما صرحت به و قوله يطلب العلم  
لهم القلبيين واما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله  
بالبرهان فمن زيادات النسخ على الله يكن توجيهه باهنة بناء  
على الغالب او بان المراد بالبرهان ما اشتمل السليمة من الثالث  
ما يبني عليه المسائل كما سرد بقوله اطرا فها و التصديق  
بالقضاء المأمور في دلائلها فالاول هو المبادى التصديقية  
الموضوعات الشكال مشهور و هو ان من الموضع  
من اجزاء المعلوم اما ان ذريته نفس الموضع او تعريفه  
والتصديق بموضوعية الاول مندرج في المندى بما يتنا  
الى اجزاء للمسائل فلما يكون جزء علحدة و الثاني من المبادى  
والثالث من المبادى التصديقية فلما يكون جزء علحدة  
وارد والرابع من مقدرات الشرح فلا يكون جزء و يمكن

كما ينقسم باعتبار الاهمية والصورة الى الاستثنائي والاعتيادي  
باقسامها فكذلك ينقسم باعتبار الماده الى الصناعات المحسنة  
اعنى البرهان والجدل والخطابة والشعر والغالطة وقد  
سن السقسطنة ايضا لان مقدمة اما ان ينعدل قضيتها  
او بما رآه غير المصدق او اعنى التفهيل والثانى في الشعر والادب  
اما ان ظننا او جرم ما قال لأقل الخطابة و الثاني ان افاد جزئنا  
يقيينا وهو البرهان والادب فان اعتقاده عموم الاعتراف  
من العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل والادب والغالطة  
واعلم ان المغالطة سقسطة منسوب الى سقط وهو مشتقة  
من سقسطة سقسطة سقسطة يونانية يعني حكم الموجة  
المدلة من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوعم في  
غير المحسوس قياس المحسوس كما يقال كل مسد فهو متيه وهو  
المشتهيات على الفقيناء الماذبة الشبيهة بالصادقة الاقية  
او المشهورة لاستيئانه لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره  
المتأخرون في الصناعات اقتصار قدرا مخلوه واعلم كذا  
من المهمات و طولها في الاقرارات الشرطية ولو اذن الشرط  
مع قلة الجدوى وعليك بخطا معد كتب الفدي ما وان فيها شعرا

٥٩

او تفسير بالاعم وماذا الرابع فيقال ان التصديق  
بالموضوعية لا توقف عليها الشروع على بصيرة وكان  
له مزيد مدخلية في معرفة المباحث العلم وتميزها  
عما ليس منه عدج من العلم مسامحة هذا بعد المختلا  
احزانها اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوع  
مركبة واعراضها اى حدود العوارض البنية لذلك  
الموضوعات مقدمات مسدة المبادى التصديقية اما  
مقدمات بيئية بنفسها او بريبيتة او مقدمات مأخوذة  
او نظرية فالاولى سببى علوما مترابطة والثانية ان  
از عن المنعلم بحسن الفتن العلم سميت اصولا موضوعة  
وان احدهما مع استئثار سميت مصادرة ومن هما  
يعلم ان مقدمة واحدة يجدر ان يكون اسلام موضوعا  
بالنسبة الى شخص مصادرة بالقياس الى موضوع تقويم  
في الطبيعى كل جسم له شكل طبيعى او عرض الزانى كقولهم  
كل متحرك فله ميل او موكب من الموضوع مع العرض  
الذانى لقولهم مسند كل مقدار او سط في النسبة فهو  
صلح ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذى

لewan بال اختيار كل من الشقوق الأربع اما على الاول  
فيقال ان النفس الموضوع وان اندراج في المسائل لكن  
لشدة الاعتبارية من حيث ان المقص من المعلوم معرفة  
احواله والبحث عنها عدج علوجه او يقال اى المسائل  
ليست هي الموضوعات والجهولات والنسب بالمعنى  
المنسوب الى الموضوعات فان المحقق الدقان في حاشية  
المطالع المسائل هي الجهولات البالى الدليل وفيه نظر فاتلا  
يلامعه فلما قول المص والمسائل هي قضاء كذا و موضوعها  
كذا و مجملها كذا و اى فلما كان المسائل نفس الجهولات المنسوبة  
لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هو راء موضوع  
العلم جزء علوجه فقد يرد اما على الثاني فيقال ان يعرف  
الموضوع فان كان منه جان المسائل دى النصوص فربما لكن  
عدج علوجه ببرد الاعتبار كما سبق واما على الثالث  
فيقال بمثل ما روى فيقال ابان عد التصديق لوجود المفهوم  
من المبادى التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسا  
العلم بعض على ذلك العلم من في شرح الخلوات وابية بكلم  
ابيه وح فمما يقول المعايني عليه قياسات العلم تعريف

إلى موضوعها من الأعراض العامة الوسيبة كقول الفتاوى  
كل مسکحراً وقول التحاة كل فاعل مرفوع وقول  
الطسفيين كل الأستاد نعم نعم لا يكون أعم من بعض  
العلم وذلك صرخ بذلك الحقائق الطوسي ابىه فى بعد المثل  
وأقول فيما نزوم هذه الاعتبار ابىه نظر لصفة ارجاع  
المحولات لخاصة اليه بالغفوم المردود والأستاذ  
صرخ باعتبار الثاني فقدم اعتبار الأول حكم وهو هنا  
زيادة الكلام لا يسعها المقام وقد يقال المبادى سواء  
ما تقدم وضعه ابن الحاجب عليه السر والعنى منحصر  
الأصول حيث اطلق المبادى على ما يتددع به فتى الشريح  
في المقاصد العلم سواء كان داخل في العلم فيكون من  
المبادى المصطلحة السابقة أو خارجاً يتوقف عليه الشروع  
ولو على وجه الخبرة وسيجيئ مقدمات الفرق بين المقاصد  
والمبادى بهذه المعنى مما لا يتبين ان سببه فان المقدمات  
خارجية عن العلم لا تتحقق بخلاف المبادى فصرى بذلك  
اى في صور على انها من المقدمات او من المبادى  
بمعنى الاعم العرض ان ما يتزتى على فعل ان كان

كقول كل خطب قاتم على خط فاد زاد شيئاً منه فايقانت  
او مساويتها لهما محولات المسائل او  
خارجية عنها اي عن موضوعات المسائل لا صورها اي عامة  
لذلك الموضوعات والمواد هنا محولة عليها فان العرض  
هو الخارج المحول فاذا اجرد عن قيد الخروج للتبسيع به  
قيل يعني المحول او الكنى المص بالمعنى يكتفى ويوجر في بعض  
ذاتها وهو بحسب الفعل لا ينطبق الا على العرض الاعمى  
اي الاعمى للشيء اولاً وبالذات اي بدون واسطة في العرض  
لا تستعمل العرض بواسطه المتساوية مع انه العرض الذي  
انتقاماً ولداً او له بعض المشارحين وقال الاستعداد  
محصور بذواتها سواء كان لحوقه ايتها الذات او الامر  
بساوية فان الاعمى للشيء بما هو يتناول الأعراض الذاتية  
جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشهية ثم ان  
هذا العيد يدل على ان المراختان مذهب الشيخ في اقام  
كون محولات المسائل اعراض ذاتية لوضوعاتها  
والى ينظر كلام شارح المطالع لكن لاستاد الحقائق  
من اورد عليه ان كثيراً ما يكون محول المسائل بالنسبة

باحتال المفاسد على صدور ذلك منه عرضاً وعلة وغاية  
والآفيسى فايزة ومتفرقة وغيره فبالأفعال الله تعالى  
لعل بالاعتراض وإن اشتملت على عيادات ومنافع لغير  
فكان مقصود المصان القدماء كانوا ينكروا في صدورهم  
ما كان سبباً حاماً على تدوين المدون لهذا العلم بعيقته  
لما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة مثل إليها علوم الطبائع  
إن كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى العرض الباعث  
للواضع الأول وقد عرفت في صدر الكتاب والغرض العامة  
من علم المنطق وهو العصمة فتذكرة الثالث التسمية العن العلا  
وكان العلامة وكان المقصود الإشارة هنا وتجسيمه  
العلم كما يقال إنما سمي المنطق منطقاً لأن المنطق يطلق على  
الظاهري وهو المنعكس على الباطن وهو الأدراك الكلمة  
وهو العلم بقوى الأول ويسلك بالثاني مسلك المساردة شترفة  
اسم من المنطق والمنطق أمة مصدراً مهني بمعنى المنطق المطلق  
على العلم المذكور وبالمعنى المطلق في تكثير المنطق حتى كا هو  
واما ايم مكان كان هذا العلم يحمل المنطق ومفهوم وفي ذكر

وجه الشمية إشارة أحالية إلى ما يفصل العلم من المفاسد  
المالغ المألف لكن قلت المتعلم على ما هو الشأن في الميدان  
الحال من معرفة حاد الأحوال لمراتب الرجال وأما المقصود  
في يعرفون الرجال بالحق لا للحق بالرجال ولنعم ما قال ولني  
ذى لجلال عليه السلام الله المتعال لا ينظر إلى من قال وإن ذكر  
إلى هذَا ومعيَّن قوانين المنطق والفلسفة هو الحكم العظيم  
دونها ياموسكينه، ولهذا الغريب بالعلم الأول وفي المنطق  
لأنه ميزان ذى القوتين هم بعد لعل الترجمين ملأن الغلسات  
من لغة يحيى في اللغة العرب هذبها ورثتها وأحتمها ونفها  
ثانياً المعلم الثاني للحريم أبو نصر المearاني وقد يصلها وحررها  
بعد صناعته كتب أبي نضال التسيع الرئيس أبي علي شكر الله يعيم  
الحالية من أى علم هو أى من أى حبس من الحناس العلوم  
العقلية أو النقلية العرفية أو الأصلية كما يبحث عن حال  
المنطق أمة من جنس العلوم لحقيقة أمة لا فان الحكمية بالعلم  
والحديثان كقولنا في الفرض مستفاد من السقى والمتوارثة  
مكدة موجودة والظواهير كقولك الإرثة زوج فان الحكم  
بواسطة لا بعينية عن ذهنك عند ملاحظة اطراف هذل العلم

وهو الانقسام بتساويين ثم ان كان <sup>الحمد لله الذي سطوا بها</sup>  
 بل في كل قياس لا يداه يكون عليه حصولة العلم بالنسبة  
 للأيجابية والسلبية المطلوبة النتيجة وهذا يقال له الواسطه  
 في الإثبات في التصديق فإن كان مع ذلك واسطة في الشفاعة  
 ايضاً عليه لتلك النسبة الأيجابية والسلبية في الواقع  
 وفي نفس الأمر كتعفن الأخلاط مجموع وهذا مجموع فالبرهان  
 ح بستي البرهان المدل لله على ما هو لحكم وعليه في  
 الواقع وان لم يكن واسطة في الشفاعة ايضاً يعني لم يكن عليه  
 للنسبة في نفس الأمر فالبرهان ح بستي برهان الان حيث  
 لم يدلle على آئية الحكم وتحققه في المذهب من الواقع سواء  
 كانت الواسطه ح معلوم الحكم كايحيى في قوله نازير جعفر وكل  
 مجموع متعرفون الأخلاط فربما متعرفون الأخلاط وقد يحضر  
 هنذا باسم التدليل او لم يكن معلوم الحكم كاته ليس عليه دليل  
 يكون معلومين لثالث وهذا لم يحصل باسمه كما يقال هذه  
 الحجى يستدعيها معرفة فإن الاستدال بها  
 ليس معلوماً للأحرق ولا العكس بل كلها معلومان للصنف  
 متفقة الخارجة عن العروق من المشهور راهي القضايا التي

يطابق فيها اراء الكل بحسن الاحسان وقبح العدوان او اراء  
 طابقه كفع ذبح الحيوانات عند اهل الهند والمسلمات  
 هي القضايا باسهالت من المخض في المناقشة او الرؤى عن عليها  
 في علم واحد في آخر على سبيل التسلسل والمنظور في القضايا  
 يحكم بها العقل حكماً ايجاباً غير جازم ومقابلته بالمقابلات  
 من قبيل مقابلة العام بالخاص والمراد به ماسوى للخاص  
 من المخيلاه القضايا الادوفن بها النفس ولكن تباين  
 منها تغيباً وزهباً وادافئن بها سجع او وزن كما هو المتعارف  
 الان ازد ياد تأثيراً باحول اعيان الموجوفات على ما هو عليه  
 في نفس الأمر يقد المطافدة البشرية لم يكن منها اوليس يجتهد  
 الا عن المغبونات وال موجودات الذهنية الموصولة الى النفس  
 والى التصديق وان حذف الاعيان المذكورة فهو من الحكم  
 التقديري الثاني فهو من قسم الحكم النظريه الباحثه عماليس وهي  
 بقدر تناول اختيارها هل هو اصل من اصول الحكم نظيرها  
 من فروع الاعيال والقام لا يسع ذلك الكلم من اي من  
 صرنيه هو كما يقال ان صرنيه المنطق ان يستعمل به بعد تهشيم  
 الاخلاق وتقديم الغدر بعض المندسبيات وذكر الاشتار في  
 رسائله انه ينبغي تأهيل في زمانها عن يعلم فدرا صالح من المعلوم  
 الا دسهه لما شرع من كون التهدادين باللغة العربية

التصديقية صع طرف المطلوب واطلب جميع موضوع كل واحد منها وجميع محولاته كل واحد منها سواء كان محول الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغيرها وكذا اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو عن احدى ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محولات موضوع المحولة فقد المطر من الشكل الاول او ما هو محول على محوله في الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو وهو موضوع المحولة في الشكل الثالث او محول المحولة في الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرط بحسب الكمية والكيفية كما في شرح المطالع قد غير المصون عن هذا المعنى بقوله اعني التكثير اي تكثير المقدمة افنا من فوق اي من النتائج لانها المقصدا الاقصى بالنسبة الى الديبل والتخليل في شرح المطالع كثيرا ما ورد في العلوم الفياسات نتيجة لطالب لا على لهشات لشاهر المركب اعتمادا على الفطوى العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اي شكل من اشكال فعليك بالتخليل او عكس الترتيب حصل المطر واقرأ الفياس

القسمة اي فحة العلم والكتاب الى بوابها فالدجى كما يقال  
ابواب المنطق سعة الاول باب اساعونجى اي البدلات  
لخمسة الثاني التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس  
وأخواه للخامس البرهان السادس للجدل السابع للخطاب  
الثامن المغالطة التاسع الشعر وصفهم عذ بحث الالفاظ  
باب آخر باب المنطق عشرة كاملة والثانية كما يقال  
ان كانت هذامرتب على فتحين الاول في المنطق وهو مرتب  
على مقدمة ومقددين وحاتمة المقدمة في بيان المفيدة  
والغاية والموضع والمقدمة الاول في صاحب التصویر  
المقصد الثاني في مباحث التصديقان والخامس في اجزاء  
العلوم الخامسة الاول في علم الكلام وهو مرتب على كل ابوب  
الاول في كلها في فنی قال في التسمية ورتبة على مقدمة في  
مقالات وحاتمة وهذا الثاني شابع كثیر قبل ما يفتح وغنه  
كتاب الادباء التعليمية اي الطرق المذکورة في التعاليم  
لعموم نفعها في العلوم وقد اضطررت كلة الشرح ههنا واما  
يدکر فهو المافق لشمع كتب الفقہ والماخوذة من شرح المطاف  
وهي التقسيم كان الموارد به ما يسمى ترکیب الغیاث  
اپذ وذلک باب يقال اذا ردت تحضیل مطلب من المطالب

المنجلاه فان كان فيه مقدمة شارك المط فالقياس <sup>أ</sup>  
وان كانت مشاركة المط باحد حزبه فالقياس المعناني  
ثم انظر الى طرف المط ليس عندك الصغرى عن لأن ذلك الجزء الآخر  
من المط اى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تالق عن التاليف  
الاربع مما انفع الى الجزء المط هو لحد الاوسط وغير الشكل  
المنجلاه وان ينالها كان القياس مركبا على الكل واحد منها  
العمل المذكور اي صنع الجزء الآخر من المقدمة كما وضفت  
طريق المط في التقسيم فلابد ان يكون لكل منها نسبة  
الى شيء اما في القياس والامثل بين القياس منتج المط فان  
وحدث هذا سر كما ما فقدم القياس من تلك المقدمة  
والاشكال والنتائج فقوله فهو عكسه اي تكثير المقدمة  
الى فوق وهو النتيجة كما من وجوهه اي فعل الاذيعي ان  
المراد بالتحديد بيان احذ الحق وكان استعمل في مقابلة  
الحكيم سميت سفسط فان استعملت غير الحكم سميت مشافقة  
في مقابلته فاعلم اضا انه يغير في البهالا اي مقدمة بأسها  
يقيمية تختلف غيره من الاقنام مثل حكفي في دون العيال  
مغالطة اى يكون احدي مقدمتيه وهذه وان كانت  
الاخرى يقيمية لم لا يجب ان لا يكون فيها صاهدو

د منها كان شعراً وافلبيتحى بالذو فالمؤلف مزفقة  
شها وآخر محل لا يسمى جديا بل شعراً فاعرفه من  
الاليقان هو القديق لحازم المطابق اثنان ساعتين  
الصدق لم يشتمل الشك والوهم والخيال وسبعين القوى  
وقد يخرج اخر الفن والمطابقة الجميل الموكب والثالث  
التقليد تم المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات  
نهى الى البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبعض  
ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه القسط ان القضايا  
البديهية اما ان يكون تضيق طفها مع المتنبي كافية لحكم  
والجزء او لا يكون فالاول هو الاقوليات والثانى اما ان ينبع  
على اوسط غير الحسن الظواهري والثانى المشاهدات فنفهم  
الى مشاهدات بالحسن الظواهري حسنهات والامشاهدات  
بالحسن الظواهري وستي وجدانيات والاول اما ان يكون ذلك  
الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن عند الحصول على اطراف  
او لا يكون كذلك والاول هو النظريات وسبعين قياساتها  
معها والثانى اما ان يستعمل فيه للحدث وهو اسقال  
الدفع من المبادى الى المطابق ولا يستعمل فالاول حذف

والثاني ان كان الحكم فيه حاصلاً باحتياط: يمتنع عند  
 العقل توطئهم على الكذب في المقتنيات وإن لم كذلك  
 بل حاصلاً من كثرة التحذير في التجارب ففي التجارب وقد علم  
 بذلك حد كل واحد منها الأقواليات كقولنا الكل  
 أعظم من الخبر المشاهدات أاما المشاهدات الظاهرة  
 فنقولنا الشمس مشرقة والنهار مغربية وأاما الباطنية  
 كقولنا إن لنا جوحاً وعطيتنا التجارب السقونية  
 مسهل للضفراء المراد المعرف مطلقاً وبالذاتيات شبيه  
 وذلك بالإيقاع إذا أردت تعرية شيء فلابد أن يُضخ ذلك  
 الشيء ويطبل جميع ما هو معه منه ويحمل بواسطته أو في  
 وتنبيه الذاتيات عن الوصفيات بان بعد ما بين التقي  
 وما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس المعرفة ذاتياً  
 وما ليس كذلك عرضاً عاماً أو يطبل جميع ما هو ساله  
 في حين عند ذلك الجنس من العرض العام والفصل من المعاشرة  
 لم تُرك أي قسم أصل من أقسام المعرف بعد اعتبار الشيء  
 المذكور في باب المعرف أي الطريق الواقف على  
 التعيين أن كان المط على أنطروپياً وإلى الواقف عليه

والعمل به أن كان علمًا علينا كان يقال إذا أردت القول  
 إلى اليقين فلا بد أن تستعمل في الدليل بعد محافظه  
 شرط خمسة الصور أاما العبرة ببيان المستنة أو بما  
 عنها بصورة مصححة وهيئه نتيجة ويقال في الشخص  
 من ذلك حتى لا تشتبه بالمشهورات والمسيرات والمتبره  
 ولا بد عن شيء الحجج حسن الظن به أو من يسمع منه  
 حتى لا يقع في مصنيق الخطابة ولا يرتبط بوعدة التقليد  
 وهذا بالمقاصد أشيء أى الامانة مما نراها شبيه  
 بمقاصد الفتن منه بقدراته ولذا ترى المتأخرین كفاحاً  
 المطالع بوردون ما سوى التجدد في مباحثات الحجج  
 ولو احتج القىاس وأما التجدد بفرضياته أن يذكر  
 في مباحثات المعرف وفيه هنا اشارة إلى العمل وكيفية  
 استباهة بالقصد طبقاً بالقصد من المعلم العمل حملنا الله  
 وأياكم من التراصين في المؤمن ورزقناه قصيده  
 وجودة سعادة الدارين بحق بعثته محمد بن خير البرية  
 أجمعين والله وعترة الظاهرين الله خير موفق والمعان  
 قد وقع الفراق من خير هؤلئه لخاتمة الرسنه  
 في عنق شهود جهادى الأول لبله استبت

سنة ألف ستمائة وعشرين مهنة  
 التي <sup>14</sup> عن ييل المحرر العقى  
 أضعاف عباد الله الغنى  
 سعاد محمد بن ستر  
 أو جهودي ودعي  
 عز الدين



# Silent Mantra & Kubera Mantra

KİSM. | AMCA ZADE  
HÜSEYİN PASA

Yen' *sign*

Eskikawine 335

